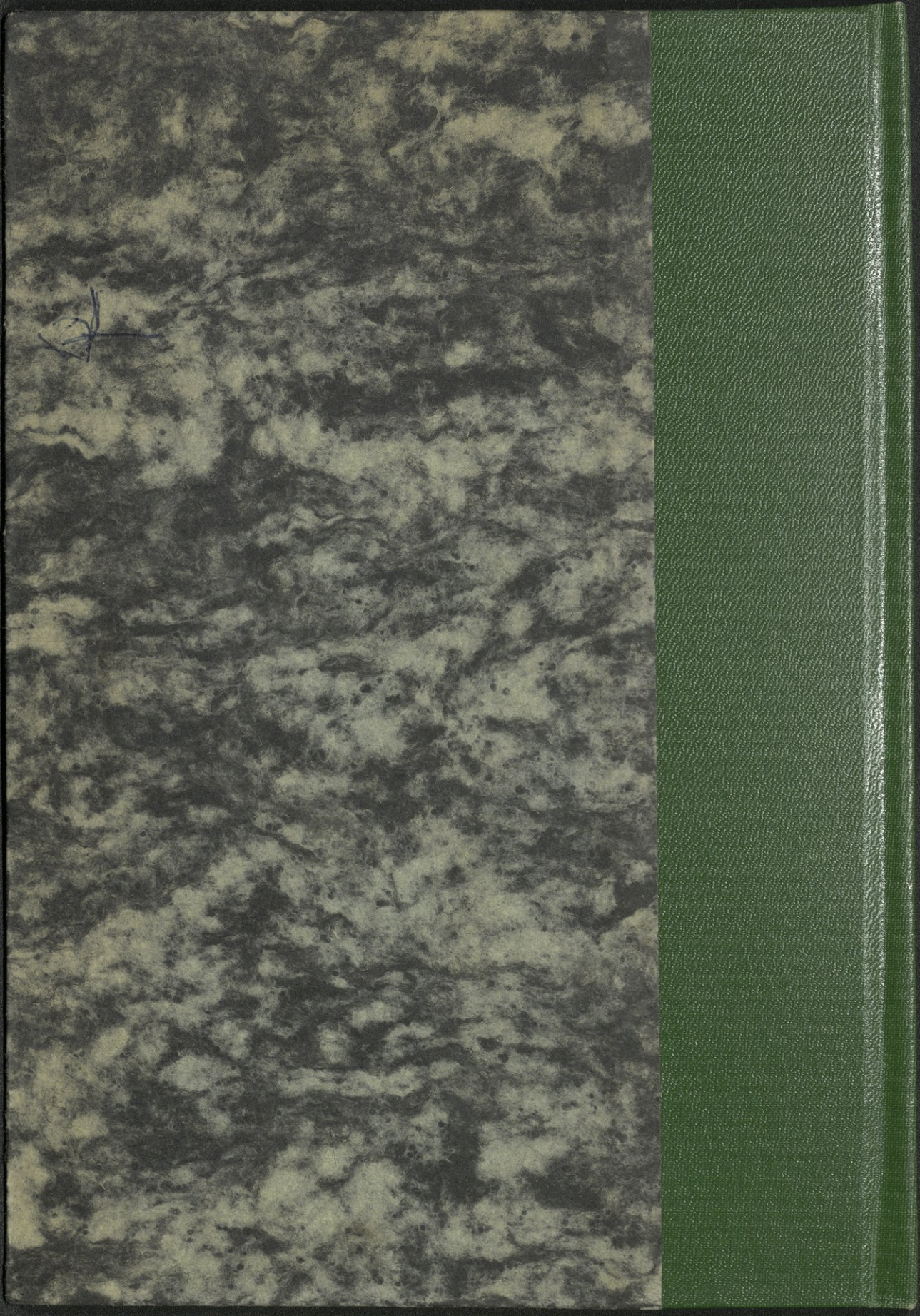
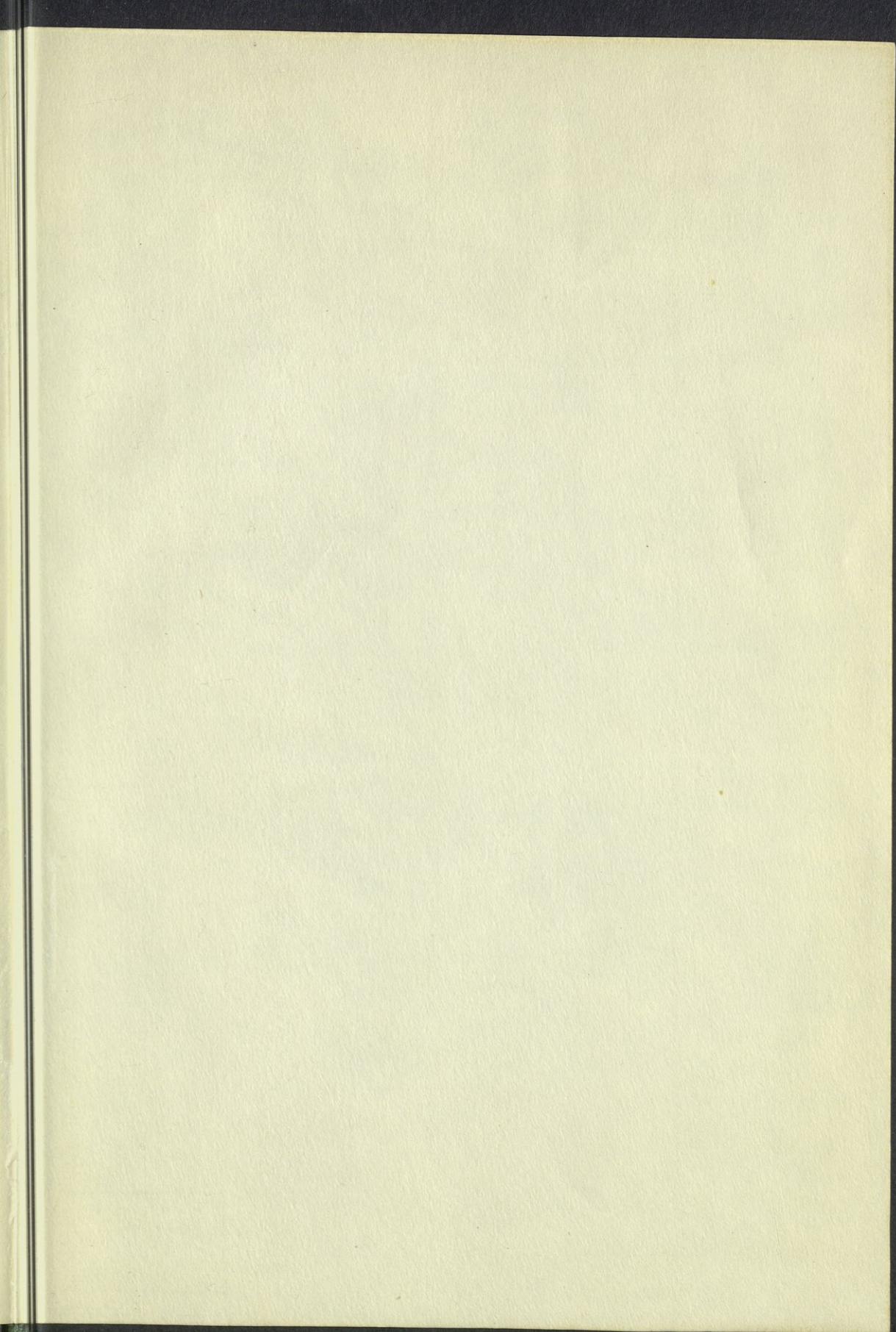
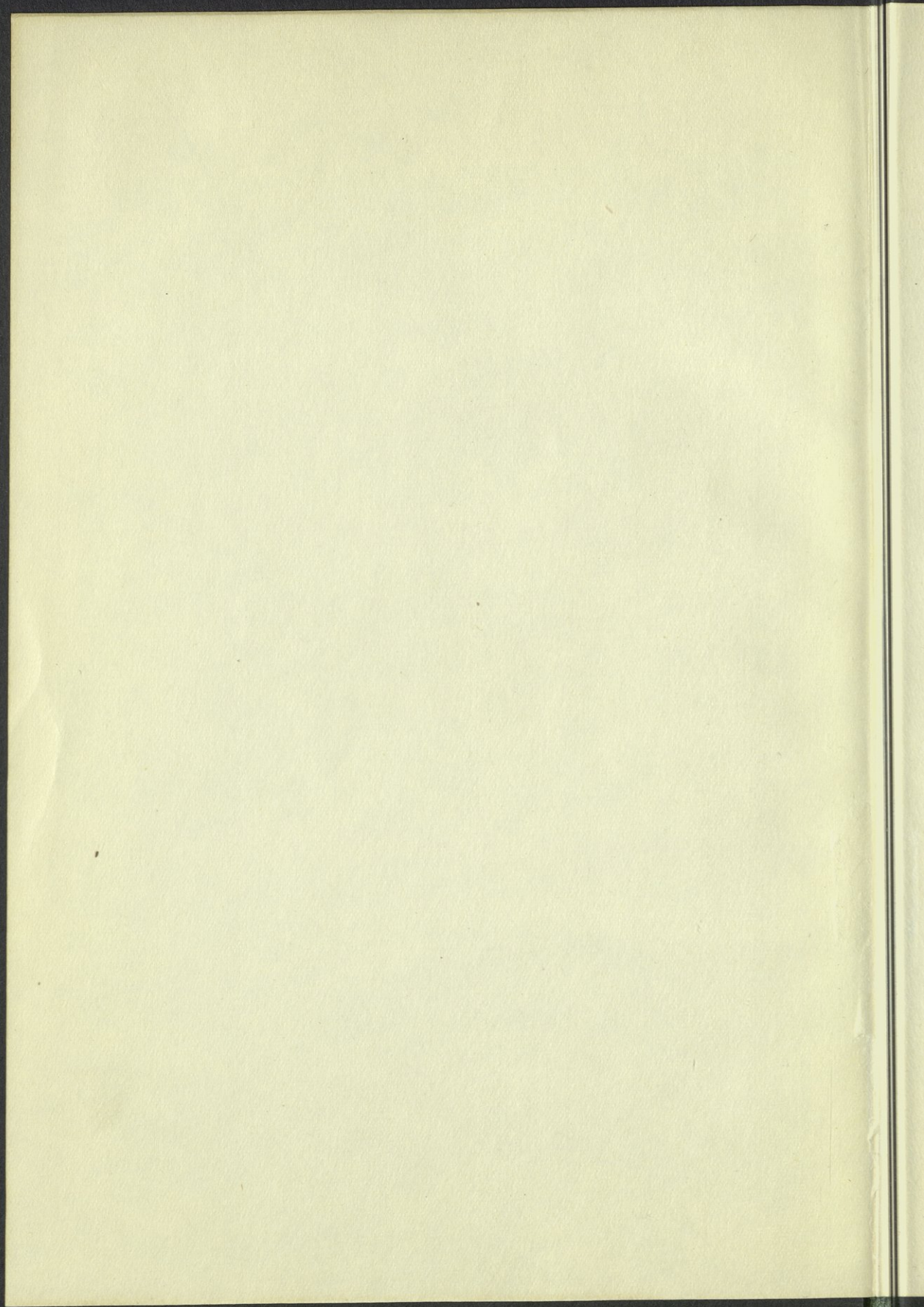


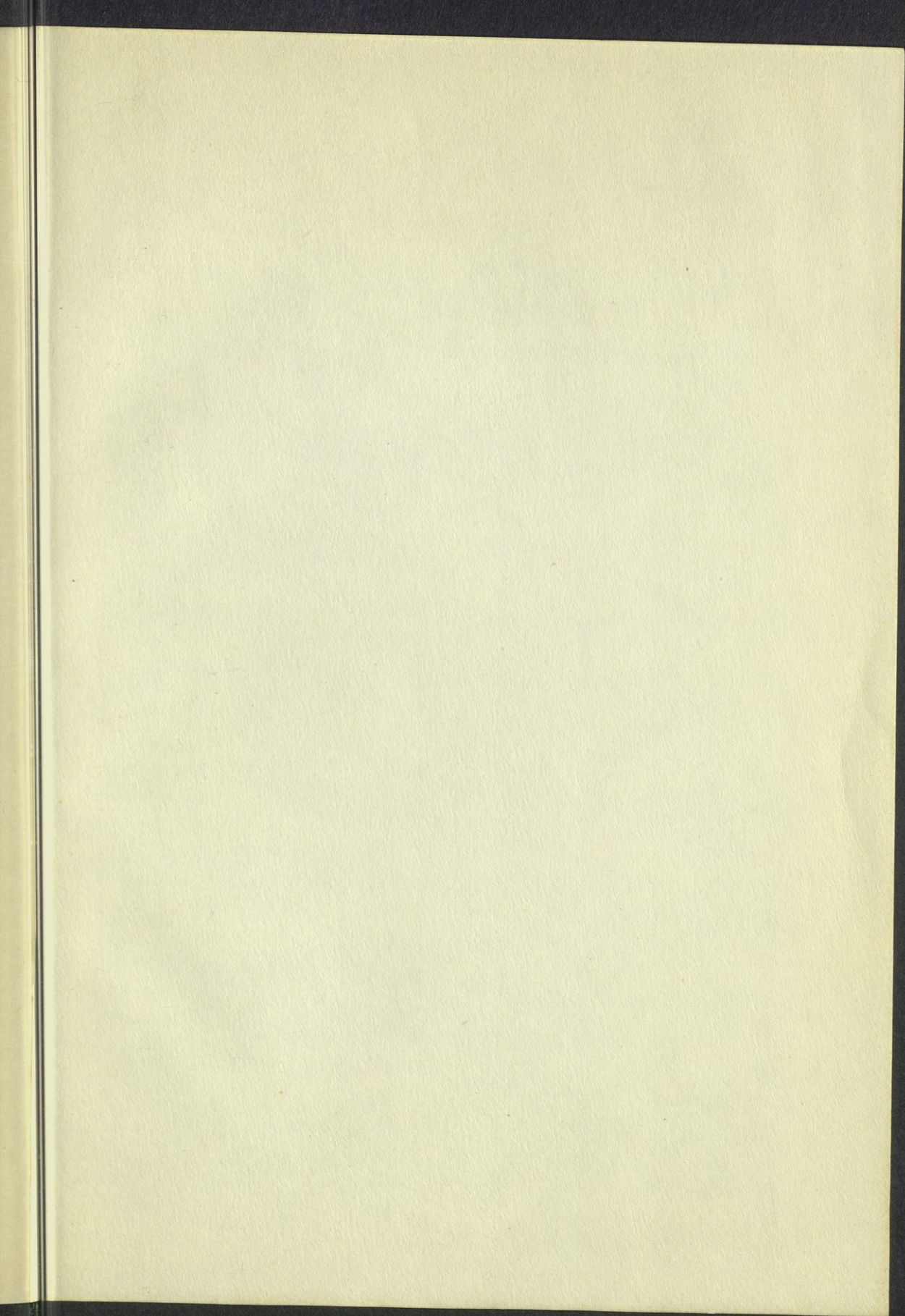




N. MARSHALL
BINDERY
6 JAN 1971
Tel. 260458







Egypt. Statistics

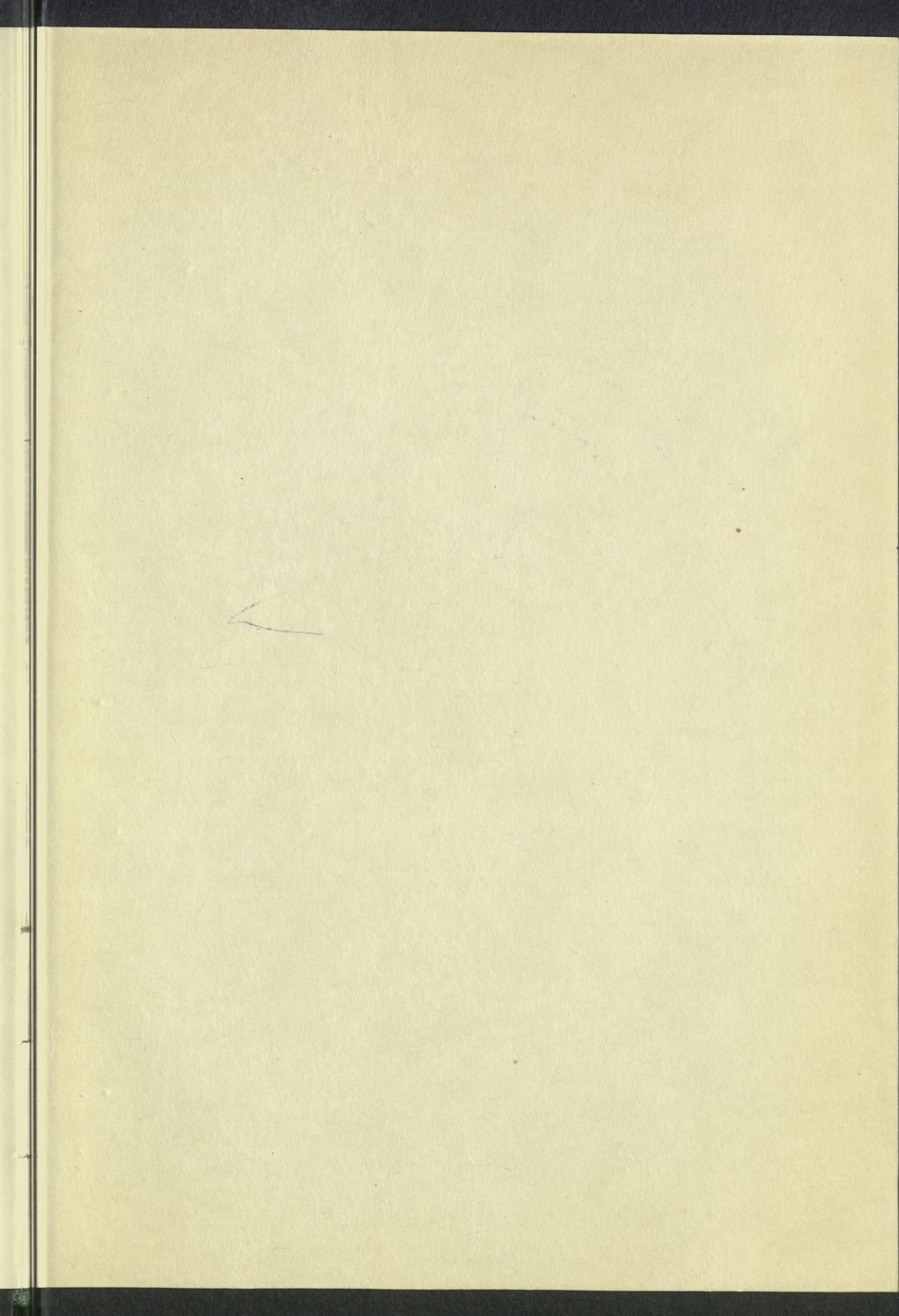
المجلس الدائم للخدمات العامة

اللجنة الاقتصادية لمائل السطاه

مشكلة النسيك في مصر

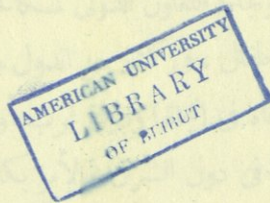
١٩٥٥

المطبعة العالمية ١٦ شارع مرنج سعد البتاحة



المجلس الدائم للخدمات العامة

اللجنة الاستشارية لمسائل السطوح



312
M23m A
C.1

مشكلة الإسكان في مصر

١٩٥٥

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

٥١٨
١٩٥٦
١٥



مكتبة جامعة القاهرة

٥٥٦١

مكتبة جامعة القاهرة

١ - المعروف بين السكان والموارد الاقتصادية :

كان من أثر تقدم الطب الوقائي والعلاجي ، ونشر الدعاية الصحية ، والتوسع في الخدمات الطبية المجانية للطبقات الفقيرة ، ونجاح التعاون الدولي لمكافحة الأوبئة أن انخفض معدل الوفيات ، وبخاصة بين الأطفال ، في كثير من الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر . . . وقد بدأ هذا الاتجاه في إنجلترا ودول غرب أوروبا التي أفادت من الانقلاب الصناعي ثم ظهر تباعاً في دول الشرق والأمريكتين . . . وإلى جانب العوامل السابقة أدى إنشاء السكك الحديدية وتحسن وسائل المواصلات الأخرى إلى سهولة نقل المواد الغذائية لمسافات طويلة في وقت قصير ، مما خفف من حدة المجاعات التي كانت تقضى على عدد كبير من السكان في الدول المكتظة وتسبب زيادة الوفيات عن المواليد من حين لآخر .

وعلى الرغم من انخفاض معدل الوفيات ظل معدل المواليد في مستوى مرتفع فترة طويلة ، مما أدى إلى تكاثر سكان العالم واطراد نموهم . ولو أن معدل التزايد قد بدأ في الانخفاض في كثير من دول غرب أوروبا وأمريكا منذ أوائل القرن الحالى ، نتيجة لذوبوع الرغبة في تحديد حجم الأسرة ، ولأن الوسائل المادية لتحقيق ذلك أصبحت ميسرة في متناول الكثرة . ومن ثم نجد معامل التوالد الصافى ^(١) أقل من الوحدة ^(٢) في بعض البلاد مما يعنى أن السكان لا يتزايدون بدرجة تكفل ثبات عددهم . بل وتدل الإحصاءات الحيوية وتطور المجموعات العمرية ^(٣) على أن عدد السكان في بعض بلاد غرب أوروبا ربما يأخذ في التناقص فعلاً في المستقبل القريب ، بسبب هبوط معدل المواليد في السنوات الأخيرة . وقد أثار الازدياد الكبير في السكان في القرن الثامن عشر مخاوف المفكرين وقادة الرأي وكان مظهر ذلك في إنجلترا كتابات مالتس وريكاردو

Net reproduction rate (١)

Unity (٢)

Age groups (٣)

والجدل الذى دار حولها . . . وكانت هذه المخاوف تخبو على أثر اكتشاف موارد اقتصادية جديدة أو طرائق جديدة للإنتاج تمكن من استغلال الموارد الحالية على وجه أفضل وتخلق فرصاً جديدة للعمل . وفى الوقت الحاضر نجد جنباً إلى جنب دراسات لأثر تزايد السكان بسرعة فى الدول المتخلفة اقتصادياً فى آسيا وأمريكا الجنوبية . وحتى فى الدول ذات الدخل القومى المرتفع ، مثل الولايات المتحدة ، نجد أحياناً مؤلفات توجه الأنظار إلى خطر ازدياد السكان مع ركود النظام الرأسمالى وتقلص فرص الاستثمار ونضوب معين بعض الموارد الطبيعية نتيجة استغلالها بسرعة فائقة^(١) . وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاديين فى فرنسا وإنجلترا^(٢) مهتمين بدراسة أثر تناقص السكان فى الاستثمار والادخار وتكوين رأس المال والبطالة . . . هذا فضلاً عن المشاكل السياسية التى يثيرها تناقص سكان أوروبا وتزايد سكان آسيا من الوجهة الحربية وفى توازن القوى التقليدى .

وسنحاول فيما يلى تلخيص الفكر الاقتصادى المعاصر عن أثر ازدياد السكان فى الدخل القومى والرفاهية الاقتصادية .

ليس من اليسير الوصول إلى رأى مبسط قابل للتعميم لأثر تقلبات عدد السكان فى مستوى المعيشة . . . إذ يتوقف الأمر على موارد كل منطقة من حيث الكم والكيف ، وعلى معدل ازدياد السكان بالقياس إليها وعلى نصيب السكان من الثقافة العلمية وقدرتهم على الاستفادة منها فى زيادة الإنتاج . . . ومن الجلى أن مستوى الدخل الحقيقى لكل فرد^(٣) يتوقف على عناصر الإنتاج المختلفة (الأرض والثروة المعدنية والقوى المحركة ورأس المال الثابت الممثل فى المباني والآلات ووسائل المواصلات الخ . . .) التى تتضافر مع العمل الإنسانى لإنتاج السلع ومعدات الإنتاج والخدمات . . . وهو يتوقف على هذه العناصر مجتمعة . . . فإذا زاد عدد السكان ، مع بقاء الموارد الأخرى على حالها ، فإن الدخل القومى

(١) نذكر منها : W. Vogt : Road to survival .

(٢) Reddaway : Economics of a declining population .

(٣) Per capita real income .

الكلى الحقيقى يزداد ، وبخاصة من السلع والخدمات التى يعتمد إنتاجها فى الكثير على العمل ، إلا أن الدخل الحقيقى لكل فرد يأخذ فى التناقص . أو بعبارة أخرى أن نصيب عامل الإنتاج المتغير (وهو العمل) فى الدخل القومى يأخذ فى التناقص . . . ولا يمكن اجتناب ذلك إلا إذا تيسر استغلال أراض جديدة أو أمكن زيادة الإنتاج من الأراضى الحالية بتحسين الري والصرف والتسميد واستغلال المعادن أو إذا أمكن زيادة أدوات الإنتاج والتصنيع ومبادلة المنتجات الصناعية مع العالم الخارجى بشروط مجزية تتيح للدولة الحصول على الغذاء اللازم للسكان المتزايدين . . . وعلى العكس من ذلك إذا زادت موارد الثروة فى الدولة أو كانت هناك موارد عاطلة وكان فى وسع السكان الحاليين استغلالها لأدى ذلك إلى رفع مستوى المعيشة أى الدخل الحقيقى لكل فرد ولا تسع المجال لزيادة السكان بالهجرة أو عن طريق النمو الطبيعى^(١) .

ويمكننا تصور ثلاث حالات^(٢) لكل منها أمثلة فى الوقت الحاضر أو التاريخ الحديث . . . ومن الجائز أن يمر البلد الواحد بهذه المراحل على التعاقب فى فترات مختلفة من تاريخه :

١ — أن يزداد الدخل القومى بنسبة تعادل نسبة الزيادة فى السكان ومن ثم لا يتأثر مستوى المعيشة تأثراً ملحوظاً .

٢ — أن يزداد الدخل القومى بنسبة تزيد (بدرجات متفاوتة) عن نسبة الزيادة فى السكان ويصاحب ذلك ارتفاع دخل الفرد .

٣ — أن يزداد الدخل القومى بنسبة تقل عن نسبة الزيادة فى السكان ويعنى ذلك انخفاض دخل الفرد .

وليس ثمة شك فى أن ازدياد السكان فى كندا والعراق وبعض دول أمريكا اللاتينية ونيوزيلندة وبعض مناطق إفريقيا ، حيث لا يستطيع السكان الحاليون

(١) Hicks : Income — The social framework

(٢) United Nations report on underdeveloped countries.

استغلال الموارد الاقتصادية الغنية ، يساعد على رفع الدخل القومى فيها بنسبة تفوق نسبة ازدياد السكان طالما كانت هناك حكومات مستقرة تولى التنمية الاقتصادية عناية كافية ... ذلك أن موارد الثروة الطبيعية فى تلك البلاد لم تستغل بعد استغلالاً كافياً ، وبعضها كان فى العصور القديمة يقوم بأود عدد من السكان يزيد كثيراً عن العدد الحالى ... فازدياد السكان هنا يتيح الفرصة للاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد واستغلال الأراضي وموارد الثروة الطبيعية التى تتطلب استغلالها عدداً كبيراً من العمال لفترات طويلة ... كما أنه يسهل ظهور الصناعات الثقيلة التى تتطلب سوقاً واسعة النطاق لتصريف منتجاتها نظراً لضخامة الآلات والمعدات ، وإنشاء وسائل المواصلات كالسكك الحديدية والموانئ والطرق ومشروعات الري والصرف الكبرى وغير ذلك من ضروب الاستثمار التى تحقق مزايا الإنتاج الكبير وتزيد العرض من السلع بنفقة متناقصة .

وبالمثل يزيد دخل الفرد على أثر تزايد السكان إذا صاحب ذلك تغيير سريع فى طرائق الإنتاج يمكن من استغلال الموارد الحالية استغلالاً كثيفاً أو يتيح للدولة استغلال موارد لم تكن ذات نفع من قبل ... وقد صاحب ازدياد السكان فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر مثلاً ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة ساهمت فيه الطبقات العاملة بنصيب وافر على عكس تنبؤات مالتس التى كانت تتسم بالتشاؤم . وتعليل ذلك أن القرن التاسع عشر شهد أعلى مراحل الانقلاب الصناعى والزراعى ، وكان من مظاهره حدوث توسع اقتصادى منقطع النظير فى العصور الحديثة ، وامتاز هذا القرن بتطبيق العلوم فى الصناعة والزراعة وظهور اختراعات أدت إلى زيادة إنتاجية العامل ...

وفضلاً عن ذلك فقد أتاححت سهولة المواصلات استغلال الأراضي البكر فى الأمريكتين وأستراليا وأفريقيا فى ظل حرية التجارة والهجرة . وكانت فرص العمل والإنتاج مواتية للسكان المتزايدين ... وقد زاد عدد سكان الولايات المتحدة بالنمو الطبيعى وعن طريق الهجرة من ٥ مليون سنة ١٨٠٠ إلى ٧٥ مليون

سنة ١٩٠٠ وإلى ١٥١ مليون سنة ١٩٥٠ وصاحب ذلك ازدياد في فرص العمل وارتفاع في الدخل الفردي . . . ذلك لأن موارد تلك البلاد من الأراضي البكر والقابلة للاستصلاح ومن المعادن والوقود كانت تفوق ما يستطيع السكان الأصليون استغلاله . . . ويعبر عن ذلك في المصطلح الاقتصادي بأن الإنتاج الإضافي من العمال الجدد (الإنتاج الحدي) كان يفوق متوسط إنتاج العامل قبل حدوث الزيادة في السكان ومن ثم أدى استغلال الموارد الغنية إلى رفع مستوى السكان القدامى والجدد باطراد .

وإذا ما أصبحت عوامل الإنتاج مستغلة إلى أقصى حد ممكن ووقف التوسع الاقتصادي . فإن المجتمع يواجه حالة توازن فرضية بين السكان والموارد يكون الدخل الفردي عندها في مستوى عال ويتوقف التطور الاقتصادي بعد ذلك على العلاقة بين نمو السكان والموارد .

أما إذا كانت البلاد فقيرة نسبياً في الموارد (الهند — اليابان — الصين — جزر الهند الشرقية) ولم يصاحب ازدياد السكان ، أثر هبوط معدل الوفيات ، استغلال موارد جديدة كانت عاطلة أو تقدم في طرائق الإنتاج يزيد من غلة الأرض (ويعتبر من الوجهة النظرية زيادة جديدة في الموارد) فإن العمال الإضافيين يتضافرون مع عوامل الإنتاج الأخرى القائمة ، فيقل بالتالي ما يخص كل فرد من الأرض الصالحة للزراعة ومن موارد الثروة الأخرى . أو يضطرون في سعيهم وراء العيش إلى استغلال أراضى قليلة الخصوبة سيئة الموقع أو استغلال مناخ فقيرة ، ويساعد على ذلك خفض معدلات الأجور . . . وإذا كانت الحكومة معنية بالاستثمار فإنها تضطر إلى تزويد السكان الإضافيين بعوامل الإنتاج اللازمة لهم من المدخرات الحالية وهذا ما يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة .

ويلاحظ أن أثر ازدياد السكان في مثل هذا المجتمع ذو شقين . . . ففي المراحل الأولى تظهر الحاجة إلى تخصيص جانب من الدخل الأهلى لتزويد الأطفال الإضافيين بالخدمات الصحية والتعليمية . وفي هذه المرحلة يزيد عدد السكان بنسبة أعلى من نسبة زيادة عدد القادرين على العمل بسبب تضخم المجموعات العمرية

الدنيا أثر زيادة المواليد الأحياء وبعد فترة يصل الأطفال إلى سن العمل ويأخذ العرض من العمال في التزايد ويضطرون إلى الاشتراك في استغلال الموارد الحالية (أو التي زادت بنسبة أقل من نسبة زيادة السكان) والنتيجة أن تصبح عوامل الإنتاج مثل الأرض ورأس المال أكثر ندرة نسبياً إلى العمل ومن ثم يزيد نصيبها في توزيع الناتج الصافي على حساب العمل فيرتفع سعر فائدة رأس المال ويرجع الأراضي بينما تميل الأجور إلى الانخفاض نسبياً .

ونظراً لقصور المدخرات في مثل هذا المجتمع لا يتسنى رفع مستوى معيشة السكان الحاليين طالما استمر عدد السكان في التزايد فمثلاً تتفق الدولة بمبالغ إضافية كل عام لتزويد الأطفال الجدد بخدمات تعليمية أو صحية من المستوى الحالي أو أقل منه دون أن تتسع الميزانية للاعتمادات اللازمة لرفع هذا المستوى . ويستمر الحال على ذلك إلى أن يستقر عدد السكان نسبياً وقد قدرت هيئة الأمم أن زيادة السكان بنسبة ١ ٪ تتطلب موارد إضافية بنسبة تتراوح بين ٢ ٪ و ٥ ٪ من الدخل الأهل^(١) ، ومن ثم تبدد مدخرات المجتمع في مقابلة الحاجات الإضافية للسكان دون أن يصيب السكان الحاليون تحسن يذكر وطالما كان دخل الفرد منخفضاً ، نقص الفائض منه بعد الإنفاق على المواد الغذائية الضرورية ومن ثم يضعف الحافز على التصنيع وإنتاج سلع الاستهلاك والاستثمار . ولننتقل الآن إلى دراسة الحالة في مصر على ضوء هذا التحليل النظري لنرى ما إذا كان هنالك ازدياد في موارد الثروة الزراعية يتناسب مع ازدياد عدد السكان في القرن الحالي أو إذا كانت مصر قد أصابت من التصنيع نصيباً وثيراً يعوض قصور المساحة المزروعة عن مجاراة الزيادة في السكان .

٢ — ازدياد السكان في مصر في الأزمنة الحديثة :

قدر علماء الحملة الفرنسية عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر بنحو ٢ ¼ إلى ٣ مليون نسمة ، وقدره بورنيج في منتصف القرن التاسع عشر بنحو

(١) Report on underdeveloped areas.

٤ ٣ مليون . وهى تقديرات لا تعدو جانب الصواب كثيراً ، ولو أن الراجح أنها كانت أقل من عدد السكان الفعلى ويتضح من تعداد سنة ١٨٩٧ أن عدد السكان بلغ حوالى عشرة ملايين ... وفى سنة ١٩٤٧ بلغ ١٩ مليون ويبلغ الآن حسب التقديرات الرسمية ٢٢ مليون وفىما يلى جدول يبين نسبة الزيادة العددية الطبيعية فى التقديرات والتعدادات المختلفة . ومنه يتضح أن نسبة الزيادة حتى سنة ١٩٣٧ كانت ١٣ ٪ سنوياً فى المتوسط ، فيما عدا الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ . والراجح أن سبب ارتفاعها فى تلك الفترة يرجع إلى أن تعداد سنة ١٨٩٧ كان أكثر شمولاً من سابقه الذى تم فى ظروف الحرب والاحتلال البريطانى المضطربة .

ويرجع الازدياد الكبير فى السكان فى القرن التاسع عشر إلى تناقص الأوبئة كما يظهر من كتابات الرحالة والمؤرخين .

سكان مصر

السنة	نسبة الزيادة العددية السنوية
١٨٠٠ — ١٨٤٦	١,٣ ٪
١٨٤٦ — ١٨٨٢	١,١ ٪
١٨٨٢ — ١٨٩٧	٢,٤ ٪
١٨٩٧ — ١٩٠٧	١,٦ ٪
١٩٠٧ — ١٩١٧	١,٣ ٪
١٩١٧ — ١٩٢٧	١,٢ ٪
١٩٢٧ — ١٩٣٧	١,٢ ٪
١٩٣٧ — ١٩٤٧	١,٩ ٪
١٩٤٧ — ١٩٥٣ (تقدير)	٢,٤ ٪

وكان من نتيجة هبوط معدل الوفيات فى العشرين سنة الأخيرة أن ارتفعت نسبة الزيادة العددية الطبيعية فى السنوات الأخيرة إلى نحو ٢ ٪ سنوياً (أى ما يقارب ٤٥٠.٠٠٠ نسمة) مقابل ١٩ ٪ فى دول أمريكا اللاتينية و ١٢ ٪

في الهند والباكستان وسيلان (١٩٤٠/١٩٥٠).

ولا توجد في مصر إحصاءات دقيقة شاملة للمواليد والوفيات لفترة طويلة إذ أن التسجيل لم يصبح إجبارياً إلا في سنة ١٩١٢ ، وتدل الأرقام التقريبية على أن معدل المواليد في النصف الأول من القرن الحالى ظل في مستوى مرتفع يعد من أعلى نسب المواليد في العالم كما اتسم بالثبات النسبي . وقد تقلب على الوجه التالى :

بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٣٠ تراوح معدل المواليد بين ٤٣ و ٤٥ فى الألف .
» » ١٩٣٠ و » ١٩٣٩ » » » » ٤١٣ و ٤٤٥ فى الألف .

بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٤ تراوح معدل المواليد بين ٣٨ و ٤١ فى الألف^(١) .

بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٩ تراوح معدل المواليد بين ٤١ و ٤٣ فى الألف .

وكان ٤٤٧ فى الألف سنة ١٩٥١ ويقدر عدد المواليد فى الوقت الحاضر بنحو ٩٠٥٠٠٠ (١٩٥٠)^(٢) .

وبالمثل يعد معدل الوفيات من أعلى مستويات العالم فقد تراوح :

بين ٢٥ و ٢٨ فى الألف فى الفترة من سنة ١٩١٠ — ١٩٣٠

وبين ٢٤٩ و ٢٨٨ سنة ١٩٣٠ — ١٩٤٠

وبين ٢٦ و ٢٨ سنة ١٩٤٠ — ١٩٤٤ .

إلا أنه أخذ فى الهبوط تدريجياً فى العشر السنوات الأخيرة على الوجه الآتى :

(١) ربما كان ذلك راجعاً إلى أثر الحرب والتصنيع الذى صاحبها .

(٢) كان عدد المواليد ٦٧٠٠٠٠ سنة ١٩٣٠ و ٦٩٧٠٠٠ سنة ١٩٤٠ .

السنة	نسبة معدل الوفيات في الألف
١٩٤٥	٢٨,٦
١٩٤٦	٢٥,٩
١٩٤٧	٢١,٢
١٩٤٨	٢٠,٥
١٩٤٩	٢٠,٦
١٩٥٠	٢٠,٦
١٩٥١	١٩,٣

ويرجع معظم هذا الهبوط إلى انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع (أقل من سنة) كما يلي :

١٦٥ في الألف في الفترة من ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٧ .

و ١٦٠ في الألف في الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ .

و ١٣٥ » » » ١٩٤٩ وكان الرقم قد هبط إلى ١٢٧

في الألف سنة ١٩٤٧ .

ويتضح من هذه الأرقام أن مصر تقع في مجموعة البلاد التي بدأ معدل الوفيات فيها في الهبوط دون أن يعقب ذلك هبوط في معدل المواليد ومن ثم حدث ترايد مطرد في عدد السكان .

وعلى هدى تطورات معدل المواليد والوفيات في الماضي القريب يمكن التنبؤ بأن عدد السكان سوف يزداد إلى نحو ٢٨ مليون تقريباً سنة ١٩٦٥ . أما إذا ظل معدل المواليد على مستواه الحال واستمر معدل الوفيات في الهبوط مع ثبات نسبة الخصوبة لكانت الزيادة في السكان أعظم . . . ولا يمكن الجزم بما إذا كان هبوط معدل الوفيات وبخاصة بين الأطفال سيستمر أو يثبت عند مستواه الحال أو يعود سيرته الأولى ، إذ يتوقف الأمر على تطور الحالة الصحية والتغذية ، وقد أمكن في بلاد مماثلة تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى نصف ما هي عليه في مصر الآن . ومهما يكن من شيء فإن القرائن تشير إلى احتمال حدوث

زيادة كبيرة في السكان في المستقبل القريب إذا كانت الظروف مناسبة وذلك استناداً إلى الاعتبارات الآتية :

أولاً — احتمال نجاح المساعي القائمة لمكافحة الأمراض الوافدة والمتوطنة والدرن مع اطراد النجاح الذي حققته مراكز رعاية الطفل والأم . . . ومن الجائز أن يهبط معدل الوفيات إلى ١٥ في الألف مثلاً إذا استمر معدل وفيات الأطفال في المهبوط . . . غير أنه يلاحظ أن معدل الوفيات الحالي لا يعد مرتفعاً بالقياس إلى الدول المماثلة لمصر في مستوى الدخل القومي والموارد .

ثانياً — أن انخفاض معدل وفيات الأطفال والنساء معناه زيادة عدد من يصلون إلى سن الزواج واستكمال مرحلة الخصوبة ، وما يستتبع ذلك من زيادة المواليد . . . ويرجع الارتفاع في معامل التوالد في مصر في الوقت الحاضر إلى زيادة عدد المواليد الأحياء في الماضي القريب مما يزيد من عدد الأناث في سن الحمل (١٥ — ٥٠) فقد زاد هذا الرقم من ٢٦ مليون سنة ١٩٠٧ إلى ٣٨ مليون سنة ١٩٣٧ وإلى ٤٤ مليون سنة ١٩٤٧ كما زادت نسبة المتزوجات منهن من ٧٢٩ ٪ إلى ٧٤٧ ٪ .

ثالثاً — أن سكان مصر في الوقت الحاضر يعدون في مقتبل العمر نسبياً إذ أن نصف السكان في عام ١٩٤٧ كانت أعمارهم تقل عن ٢١ عاماً . كما أن هناك نسبة كبيرة من السكان في الأعمار المنتجة وهي تقريباً بين سن الخامسة عشرة والتاسعة الأربعين . وهذا يضمن بقاء معدل الزيادة مرتفعاً لعدة سنوات مقبلة لكبر عدد المجموعات الواقعة في الأعمار الصغيرة والتي سوف تنتقل تبعاً في السنوات المقبلة إلى الأعمار المنتجة . وموقفنا في هذا على نقيض الموقف في بعض دول غرب أوروبا حيث نسبة السكان في الأعمار المتقدمة أعلى بكثير .

رابعاً — ليس هناك ما يدل على تأخر سن الزواج في الريف أو ذبوع منع الحمل أو ضبط التناسل .

هذا وفي الظروف المصرية لا يمكن التنبؤ بحركات السكان لفترة تزيد عن الفترة التي اتخذناها (أي ١٠ سنوات) إذ يتوقف مصير السكان على توافر

الغذاء . . . وقد يحدث إذا استمر الدخل القومى فى انخفاضه الحالى أن ينخفض معدل المواليد نتيجة لضعف التغذية كما هى الحال فى الهند أو يرتفع معدل الوفيات مرة أخرى ما لم تتخذ وسائل إيجابية لتحديد النسل . . . ولنحاول الآن أن ندرس ما إذا كان الدخل القومى فى مصر قد ساءل ازدياد السكان فى السنوات الأخيرة .

٣ — تطور الموارد الاقتصادية :

لا نجد إحصاءات موثوق بها عن الدخل القومى فى مصر . . . وأكثر الأرقام استعمالاً هى الأرقام التى أوردها الدكتور محمود أنيس نتيجة لمجهودات فردية تعد فتحة فى هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية ، وربما كان عامل الخطأ فيها مرتفعاً ، ويصعب الاعتماد عليها فى المقارنة إلا بعد تحقيقها واستكمالها . . . وفيما يلى تطور هذه الأرقام منذ سنة ١٩٣٩ ، ويلاحظ أن الأرقام اللاحقة معدلة بقصد إزالة أثر انخفاض قيمة النقود فى فترة التضخم التى تلت الحرب العالمية الثانية .

الدخل القومى

السنة	القيمة بملايين الجنيهات	عدد السكان بالملايين
١٩٣٩	١٦٨	١٦.٥
١٩٤٠	١٢٥	
١٩٤٥	١٥٠	
١٩٥٠	٢٤٥	
١٩٥١	٢٤٠	٢٠.٩

ويرجع الارتفاع الكبير فى أرقام الدخل القومى فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ إلى أثر الحرب الكورية فى رفع أسعار المحاصيل الزراعية ومن بينها القطن بسرعة فائقة لمدة لم تتجاوز ثمانية عشر شهراً . . . وقد أفادت من ذلك مصر شأنها فى

ذلك شأن سائر الدول المنتجة للمواد الأولية لأن معدل ارتفاع أسعار الصادرات من القطن كان يفوق معدل ارتفاع أسعار الواردات من المواد المصنوعة، ولو أن بقاء سعر القطن مرتفعاً مع اتجاه الأسعار العالمية إلى الهبوط أدى إلى خفض الصادرات بعد منتصف سنة ١٩٥١ أى أن مصر استفادت من تحول ما يسمى في المصطلح الاقتصادى نسبة التبادل الدولى^(١) لصالحها . . . ولا توجد لدينا الآن (في يونية ١٩٥٤) أرقام الدخل القومى بعد سنة ١٩٥١ ولو أن هبوط سعر القطن إلى نحو نصف ما كان عليه إبان الحرب الكورية أدى إلى ضياع الميزة المؤقتة التى استفادت منها مصر آنئذ . . . ولما كانت قيمة صادرات القطن عنصراً هاماً من عناصر الدخل القومى فإن هبوطها الذى يتضح من الجدول الآتى لا بد محدث أثره البالغ فى خفض أرقام الدخل القومى بعد سنة ١٩٥١ .

قيمة صادرات القطن المصرى منذ سنة ١٩٤٩

السنة	القيمة بملايين الجنيهات
١٩٤٩	١٠٦
١٩٥٠	١٤٩
١٩٥١	١٦٤
١٩٥٢	١٢٦
١٩٥٣	١٠٠

وعلى أية حال فإذا أخذنا أرقام الدكتور أنيس على علاقتها دون أن نأخذ فى الاعتبار خفض قيمة الجنيه المصرى بأزاء الذهب والدولار فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٠٪ لا يتضح أن رقم الدخل القومى لكل نسمة زاد من ١٠ر٢ جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ١١ر٤ جنيه فى سنة ١٩٥١ . وهى التى اتسمت بارتفاع مفاجئ فى قيمة القطن بينما مالت الأسعار إلى الهبوط الشديد بعد ذلك .

(١) terms of trade

غير أنه لا يمكن الاعتماد على هذا الرقم كما ذكرنا قبلاً ومن ثم نلجأ إلى إحصاءات أخرى تبرز اتجاهات الإنتاج في مصر ونقدمها دليلاً على انخفاض رقم الدخل الحقيقي لكل نسمة في السنوات الأخيرة وعلى ضغط السكان على الموارد وتناقص الغلة في الزراعة وهبوط نصيب الفرد من إنتاجها ، رغم أن غلة الفدان من بعض المحاصيل الهامة تعد من أعلى مثيلاتها في الدول المشابهة لمصر . . . وتظهر هذه الأرقام جسامه المشكلة التي تواجه مصر في السنوات القادمة .

١ — تطور المساحة المزروعة ومساحة المحاصيل بالقياس إلى عدد السكان :

السنة	المساحة المزروعة بالملايين	مساحة المحاصيل بالملايين	عدد السكان بالملايين
١٨٩٧	٥١	٦٨	٩٧
١٩٠٧	٥٤	٧٦	١١٢
١٩١٧	٥٣	٧٧	١٢٨
١٩٢٧	٥٥	٨٧	١٤٢
١٩٣٧	٥٣	٨٤	١٥٩
١٩٤٧	٥٨	٩٢	١٩٠
١٩٤٩	٥٨	٩٣	٢٠٠

ويتضح من هذا الجدول أنه في فترة الخمسين سنة التي انقضت بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٤٩ تضاعف عدد السكان تقريباً ، بينما لم تزد المساحة المزروعة إلا بنسبة ١٦ ٪ ومساحة المحاصيل إلا بنسبة ٣٦ ٪ . . . وإذا رجعنا قليلاً إلى الوراء وقارنا تطور العلاقة بين السكان والمساحة المحصولية في الفترة ١٨٧٧ و ١٨٩٧ لتبين لنا أن التوسع الكبير في مشروعات الري في ذلك الوقت أدى إلى زيادة المساحة المحصولية من ٧ مليون إلى ٦٨ مليون فدان أي ٤٥ ٪ وكانت هذه الزيادة تتناسب إلى حد ما مع زيادة عدد السكان (بنسبة ٥٠ ٪) بينما

أدى توقف المشروعات الكبرى منذ الحرب العالمية الأولى إلى تغيير الأوضاع تغييراً جوهرياً فزادت المساحة المحصولية بنسبة أقل كثيراً من نسبة زيادة السكان .
وكان من نتيجة اتساع مسافة الخلف بين ازدياد السكان وازدياد الموارد الاقتصادية الهامة ممثلة في المساحة المحصولية منذ الحرب العالمية الأولى أن انخفض نصيب الفرد منها على الوجه التالي :

سنة ١٨٩٧	٠٫٧١ فدان	سنة ١٩٠٧	٠٫٦٧ فدان
» ١٩٣٧	٠٫٥٣ »	» ١٩٤٩	٠٫٤٨ »

وذلك لأن معظم الزيادة في السكان من تعداد لآخر تجد طريقها إلى الزراعة . وصاحب ذلك أيضاً زيادة كبيرة في عدد أصحاب الملكيات الضئيلة فأصبح عددهم سنة ١٩٥٠ مليونين من الملاك يملكون ٧٨٠٫٠٠٠ فدان (أى بمتوسط ٠٫٣٩ فدان للمالك) وبعد أن كان الفدان من الأرض الزراعية في أوائل القرن الحالى يقوم بأود شخصين أصبح يقوم بأود نحو أربعة أفراد في الوقت الحاضر والنتيجة الحتمية للظاهرة التي نحن بصدها تناقص تدريجى في متوسط عدد أيام العمل في الريف وهى لا تزيد الآن في المتوسط عن ١٥٠ إلى ١٨٠ يوماً في السنة ... ورغم عدم زيادة المساحة المزروعة زيادة ملحوظة فإن هناك اتجاهاً مستمراً إلى استعمالها في إنشاء المصانع والمباني والمخازن والطرق كما أخذت تظهر على بعض مناطق القطر آثار الإرهاق وأصبحت أراضي مصر المأهولة من أكثر مناطق العالم كثافة في السكان .

ب - الاتجاه الزراعى وأسعاره :

يتضح مما سبق أن زيادة المساحة المزروعة لم تسير زيادة السكان ... وإنه على رغم من استعمال الأراضي الزراعية بطريقة أكثر توافراً للمياه فإن نسبة زيادة المساحة المحصولية كانت أقل بكثير من نسبة زيادة السكان منذ الحرب العالمية الأولى ... ونتج عن ذلك فائض كبير من السكان في الريف يتزايد عاماً بعد عام .

ففي الفترة ١٩٤٧ — ١٩٥٣ زاد عدد سكان الريف بمقدار ٢ مليون (أى

من ١٤٣ إلى ١٦٣ مليون) من مجموع الزيادة في السكان البالغة ٢٥ مليون وثبتت الإحصاءات الخاصة باحتياجات المساحة المحصولية إلى العمل وجود بطالة مستترة مظهرها انخفاض متوسط عدد أيام العمل في الحقل . ولنبحث الآن عما إذا كانت قد حدثت في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي أو تحول في العلاقة بين أسعار صادرات مصر من المحاصيل الزراعية وبين أسعار الواردات تتيح للزيادة في السكان الحصول على الغذاء الكافي .

يتضح من الإحصاءات الزراعية أن غلة القطن لم ترتفع ارتفاعاً ملحوظاً منذ الحرب العالمية الأولى . وذلك باستثناء القطن والأرز والشعير . ففما بين ١٩١٣/١٩٢٢ و ١٩٤٣/١٩٥٠ زاد إنتاج القطن ٢٣٪ والحبوب ٢٧٪ والبرسيم ٦٢٪ وجملة المحاصيل ٢٦٪ مقابل زيادة قدرها ٧٥٪ في عدد السكان (على أساس سنة ١٩١٣) وكان من نتيجة قصور الإنتاج الزراعي من الطعام أن زادت الحاجة إلى الاستيراد في السنوات الأخيرة لضمان غذاء سكان المدن وقد اضطررنا في سنة ١٩٥٣ مثلاً إلى استيراد قرابة نصف مليون طن من القمح مقابل ٨٥٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ .

وليس هناك دليل على تحسن أسعار صادرات مصر بالقياس إلى أسعار وارداتها . بل إن الاتجاه العالمي لفترة طويلة يثبت هبوط أسعار المنتجات الزراعية نسبياً إلى المنتجات الصناعية . ففي الفترة ١٨٧٦/١٨٨٠ إلى ١٩٣٦/١٩٣٧ هبطت أسعار الحاصلات الزراعية مقدرة على أساس الذهب بنسبة ٤٥٪ بينما لم يتجاوز هبوط أسعار المنتجات الصناعية ٢١٪ مما زاد من حدة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول الزراعية ويتضح مدى هبوط الدخل القومي المستمد من محصول القطن أثر هبوط الطلب العالمي في فترة ما بين الحربين من الإحصاء الآتي :

متوسط السنوات	القيمة بملايين الجنيهات
١٩٢٤/١٩٢٠	٥٠
١٩٢٩/١٩٢٥	٤٤
١٩٣٤/١٩٣٠	٢٠

وذلك رغم ثبات المساحة المزروعة حول ١٧٠٠٠٠٠ فدان وقد ارتفعت أسعار القطن المصرى فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية بسبب التضخم العالمى وقصور الإنتاج عن الاستهلاك . إلا أنه فى الوقت الحاضر هناك مخزون كبير من القطن فى الولايات المتحدة ويتوقف مستقبل الاعتماد على القطن على سياسة تلك الدولة فى تصريف الفائض وقد تقرر بيعه فى الخارج بسعر يقل عن سعر الداخل أو تقرر تخفيض الأسعار الزراعية بوجه عام . ومن ثم تضار الدول الأخرى التى تعتمد على التصدير . . . ويلاحظ أن إنتاج مصر من القطن وهو المحصول الذى تعتمد عليه البلاد للحصول على الواردات بلغ ٧ مليون قنطار سنة ١٩١١ ولم يتعد هذا الرقم سنة ١٩٥٣ وكان تقلب المحصول يتوقف على سياسة الحكومة فى تحديد المساحة المزروعة منه وعلى العلاقة النسبية بين أسعاره وأسعار سائر المحاصيل وقد تزداد منافسة الألياف الصناعية للقطن فى المستقبل .

تظهر الأرقام الواردة فى هذا العرض المختصر مدى المشكلة التى تواجه مصر فى الوقت الحاضر وقد لخص Gibbons الخبير فى هيئة الأغذية والزراعة القرائن التى أوردناها فى الجدول الآتى الذى يظهر الموقف فى الثلاثين سنة الأخيرة :

- ١ — المتوسط السنوى لنسبة الزيادة المئوية فى السكان ١.٥ ٪
 - ٢ — « » » » » » مساحة المحاصيل ٥.٥ ٪
 - ٣ — « » » » » » إنتاج ٧٥.٥ ٪
- وهو جدول يغنى عن التعليق .

وهناك أبحاث كريج^(١) وعبد الكريم عن العلاقة بين نمو السكان وزيادة المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاج من الحبوب والبقول وهى الغذاء الرئيسى للشعب واستهلاكها . وقد وصلوا إلى النتائج الآتية عن الفترة من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ :

- (أ) المتوسط الهندسى للزيادة السنوية فى السكان ١١٥٤ ر سنوياً
- (ب) « » » » فى استهلاك الحبوب ٢٦٣٤ ر »
- (ج) وبين الجدول الآتى استهلاك الحبوب والبقول بالقياس إلى عدد

السكان في تلك الفترة ومنه يتضح الفروق بين نمو السكان واستهلاك الحبوب :

السنة	الاستهلاك بالطن	عدد السكان بالمليون
١٩١٤	٣,٤٤٠,٠٠٠	١٢,٣
١٩٢٠	٣,٧٨٣,٠٠٠	١٣,٢
١٩٣٠	٤,٠٣٦,٠٠٠	١٤,٨
١٩٤٠	٤,٠٢٨,٠٠٠	١٦,٨

فقد هبط نصيب الفرد من ٢٥٥ كيلو جراما تقريبا سنة ١٩١٤ إلى ٢١٨ كيلو جراما سنة ١٩٤٠ .

ح - الصناعة والتجارة والنقل :

إن تعديل أساس التعداد سنة ١٩٤٧ يجعل من العسير مقارنة التوزيع المهني للسكان بأرقام التعدادات السابقة إذ أن إعادة توزيع النساء في الريف أدت إلى زيادة المشتغلين بالزراعة من ٤٣ مليون سنة ١٩٣٧ إلى ٧٦ مليون سنة ١٩٤٧ كما قفز عدد المشتغلين بما يسمى الخدمات الشخصية من ٣٠٠,٠٠٠ إلى نحو ثلاثة ملايين . وكل ما يمكن الوصول إليه هو مقارنة عدد المشتغلين بالصناعة (بما في ذلك التعدين والبناء) والتجارة والنقل فيما بين سنة ٢٧ و ٤٧ .

توزيع السكان فوق سن الخامسة

السنة	الصناعة والتعدين والبناء	النقل	التجارة	الخدمات والادارة العامة	مجموع السكان فوق سن الخامسة بالملايين
١٩٢٧	٦١٧,٠٠٠	١٣١,٠٠٠	٤٠٨,٠٠٠	٢٨٢,٠٠٠	١٢,١
١٩٣٧	٦١٠,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	٤٦٠,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	١٣,٨
١٩٤٧	٨٣٠,٠٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٦٢٠,٠٠٠	٥١٥,٠٠٠	١٦,٣

يتضح من هذا الجدول أنه رغم زيادة عدد السكان بمقدار ٤٢ مليون بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ (أى ٢١٠,٠٠٠ سنوياً) لم تتجاوز الزيادة في عدد المشتغلين

بالصناعة والتعدين والبناء والنقل والتجارة والخدمات العامة سبعة ألف أى ٣٥٠٠٠ سنوياً . وإذا ما ركزنا اهتمامنا فى الصناعة لوجدنا أن الإحصاء الصناعى يعطى صورة أكثر تحديداً للنمو الصناعى تتضح من الجدول الآتى :

السنة	عدد المصانع	عدد العمال ^(١)
١٩٢٧	٧٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠
١٩٣٧	٩٢٠٠٠	٢٧٣٠٠٠
١٩٤٧	١٣٤٠٠٠	٥٧٨٠٠٠

فقياً بين سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٤٧ زاد عدد المصانع بنسبة ٩٥ ٪ تقريباً وعدد العمال بنسبة ١٧٠ ٪ وذلك نتيجة للنمو الطبيعى والحرب العالمية غير أن مدى أهمية الصناعة المصرية يتضح من الحقائق الآتية المستقاة من إحصاء سنة ١٩٤٧ :

- ١ — يقوم جزء كبير من الصناعة بتجهيز المواد الأولية للتصدير .
- ٢ — لا يزيد متوسط عدد العمال فى المصنع عن ٤٣ .
- ٣ — لا يزيد عدد العمال الذين يعملون لحساب الغير (فى المصانع) عن ٣٧٠٠٠ (منهم نحو ١٠٥٠٠ من النساء) .
- ٤ — لا يزيد عدد المصانع المنتجة (أى باستبعاد الورش التى تشغل بالتصليح) عن ٢٧٠٠٠ مصنع منها ٢٣٥٠٠ تشغل أقل من ١٠ عمال ، ٣١٠٠ تشغل من ١٠ إلى ٩٩ عامل ولا يزيد عدد المصانع التى تشغل أكثر من ٩٩ عامل عن ٤٠٠ .
- ٥ — معظم المصانع وحدات صغيرة والكثير منها يقوم على عمل صاحبها ولا يستعمل قوى محرك ميكانيكية فهناك ما لا يقل عن ٢٣٠٠٠ مصنع لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها ١٠٠٠ جنيه ولا يزيد عدد المصانع التى يتجاوز رأسمالها ١٠٠٠٠ جنيه عن سبعة مصنع .

(١) بما فى ذلك من يعملون فى دكاكين لحسابهم .

ويلاحظ أنه نظراً لأهمية المدن كأسواق للاستهلاك بينما لا يملك سكان الريف فائضاً يذكر للانفاق على سلع الاستهلاك نجد الصناعات الاستهلاكية مركزة في القاهرة والاسكندرية. ففي سنة ١٩٤٧ كان في الأولى ٢٥٪ من المصانع و ٢٧٪ من العمال وفي الثانية ١٢٪ و ١٥٪ على التوالي بينما كانت نسبة السكان فيهما ١١٪ و ٥٪ على التوالي .

ويتضح من المعلومات الأولية عن إحصاء سنة ١٩٥٢ الصناعي (الذي اقتصر على المصانع التي تشغل ١٠ عمال أو أكثر في الصناعة وحلج القطن وكبسه) أن عدد العمال في تلك المصانع كان ٢٥٦٠٠٠ يتقاضون أجوراً قدرها ٢٨ مليون جنيه (خلال سنة ١٩٥٢) وأن القيمة^(١) التي أضافتها الصناعة إلى المواد الأولية التي تستعملها كانت ٦٥ مليون جنيه (باستبعاد صناعتي حلج القطن وكبسه) وفيما يلي تحليل المصانع من حيث الأهمية :

عدد العمال	عدد المصانع	القيمة المضافة
من ١٠ إلى ٤٩	٢٧٢٠	بالمليون ٩
» ٥٠ » ٤٩٩	٤٩٥	١٦٨
٥٠٠ فما فوق	٦٨	٣٣٧

يتضح من هذا العرض أن نمو الصناعة لم يكن بدرجة تؤدي إلى تحول السكان من الريف إلى المدن . وعلى عكس ذلك لم تستوعب الصناعة النامية رغم وسائل التشجيع الحكومي سوى نسبة ضئيلة من الزيادة المطردة في السكان ومن ثم بقي معظم الزيادة في الريف . . . ولم تتجاوز زيادة عدد المشتغلين في المصانع عن ٣٠٠٠٠ سنوياً في فترة النمو السريع إبان الحرب العالمية الأخيرة ويلاحظ أنه بعد الحرب فتر الاستثمار كما يتضح من الإحصاءات الخاصة بتكوين الشركات المساهمة وزيادة رأسمالها .

٤ — حالة السطوة في مصر :

لاحظ بعض الباحثين الاجتماعيين شيئاً من الارتفاع في مستوى المعيشة في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى كان مظهره بعض الزيادة في استهلاك ما اصطلاح على تسميته بالكفايات الضرورية كالشاي والبن والسكر والدخان إلا أنه منذ الحرب العالمية الأولى وقف هذا التحسن وتدل القرائن على هبوط في مستوى المعيشة في الريف هو النتيجة الحتمية لقصور الموارد الاقتصادية عن مجارة الزيادة في السكان . ورغم التوسع في الانفاق على الخدمات الحكومية مقاساً بالاعتمادات المخصصة لها في الميزانية بعد تعديلها لإزالة أثر انخفاض قيمة النقود فان مستوى تلك الخدمات منخفض من جهة ولا يحارى ازدياد السكان من جهة أخرى كما يتضح من القرائن الآتية :

١ — معظم الانفاق مركز في المدن بينما يعيش سكان الريف في مستوى منخفض ويبين الجدول التالي بعض أرقام الاستهلاك في مصر مقارنة بالبلاد الأخرى وهي مستقاة من الأطلس الذي نشره مجلس الخدمات مؤخراً .

١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٤	٢٢٠٥	٢٢٠٦	٢٢٠٧	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٢٢١٠	٢٢١١	٢٢١٢	٢٢١٣	٢٢١٤	٢٢١٥	٢٢١٦	٢٢١٧	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٢٠	٢٢٢١	٢٢٢٢	٢٢٢٣	٢٢٢٤	٢٢٢٥	٢٢٢٦	٢٢٢٧	٢٢٢٨	٢٢٢٩	٢٢٣٠	٢٢٣١	٢٢٣٢	٢٢٣٣	٢٢٣٤	٢٢٣٥	٢٢٣٦	٢٢٣٧	٢٢٣٨	٢٢٣٩	٢٢٤٠	٢٢٤١	٢٢٤٢	٢٢٤٣	٢٢٤٤	٢٢٤٥	٢٢٤٦	٢٢٤٧	٢٢٤٨	٢٢٤٩	٢٢٥٠	٢٢٥١	٢٢٥٢	٢٢٥٣	٢٢٥٤	٢٢٥٥	٢٢٥٦	٢٢٥٧	٢٢٥٨	٢٢٥٩	٢٢٦٠	٢٢٦١	٢٢٦٢	٢٢٦٣	٢٢٦٤	٢٢٦٥	٢٢٦٦	٢٢٦٧	٢٢٦٨	٢٢٦٩	٢٢٧٠	٢٢٧١	٢٢٧٢	٢٢٧٣	٢٢٧٤	٢٢٧٥	٢٢٧٦	٢٢٧٧	٢٢٧٨	٢٢٧٩	٢٢٨٠	٢٢٨١	٢٢٨٢	٢٢٨٣	٢٢٨٤	٢٢٨٥	٢٢٨٦	٢٢٨٧	٢٢٨٨	٢٢٨٩	٢٢٩٠	٢٢٩١	٢٢٩٢	٢٢٩٣	٢٢٩٤	٢٢٩٥	٢٢٩٦	٢٢٩٧	٢٢٩٨	٢٢٩٩	٢٣٠٠	٢٣٠١	٢٣٠٢	٢٣٠٣	٢٣٠٤	٢٣٠٥	٢٣٠٦	٢٣٠٧	٢٣٠٨	٢٣٠٩	٢٣١٠	٢٣١١	٢٣١٢	٢٣١٣	٢٣١٤	٢٣١٥	٢٣١٦	٢٣١٧	٢٣١٨	٢٣١٩	٢٣٢٠	٢٣٢١	٢٣٢٢	٢٣٢٣	٢٣٢٤	٢٣٢٥	٢٣٢٦	٢٣٢٧	٢٣٢٨	٢٣٢٩	٢٣٣٠	٢٣٣١	٢٣٣٢	٢٣٣٣	٢٣٣٤	٢٣٣٥	٢٣٣٦	٢٣٣٧	٢٣٣٨	٢٣٣٩	٢٣٤٠	٢٣٤١	٢٣٤٢	٢٣٤٣	٢٣٤٤	٢٣٤٥	٢٣٤٦	٢٣٤٧	٢٣٤٨	٢٣٤٩	٢٣٥٠	٢٣٥١	٢٣٥٢	٢٣٥٣	٢٣٥٤	٢٣٥٥	٢٣٥٦	٢٣٥٧	٢٣٥٨	٢٣٥٩	٢٣٦٠	٢٣٦١	٢٣٦٢	٢٣٦٣	٢٣٦٤	٢٣٦٥	٢٣٦٦	٢٣٦٧	٢٣٦٨	٢٣٦٩	٢٣٧٠	٢٣٧١	٢٣٧٢	٢٣٧٣	٢٣٧٤	٢٣٧٥	٢٣٧٦	٢٣٧٧	٢٣٧٨	٢٣٧٩	٢٣٨٠	٢٣٨١	٢٣٨٢	٢٣٨٣	٢٣٨٤	٢٣٨٥	٢٣٨٦	٢٣٨٧	٢٣٨٨	٢٣٨٩	٢٣٩٠	٢٣٩١	٢٣٩٢	٢٣٩٣	٢٣٩٤	٢٣٩٥	٢٣٩٦	٢٣٩٧	٢٣٩٨	٢٣٩٩	٢٤٠٠	٢٤٠١	٢٤٠٢	٢٤٠٣	٢٤٠٤	٢٤٠٥	٢٤٠٦	٢٤٠٧	٢٤٠٨	٢٤٠٩	٢٤١٠	٢٤١١	٢٤١٢	٢٤١٣	٢٤١٤	٢٤١٥	٢٤١٦	٢٤١٧	٢٤١٨	٢٤١٩	٢٤٢٠	٢٤٢١	٢٤٢٢	٢٤٢٣	٢٤٢٤	٢٤٢٥	٢٤٢٦	٢٤٢٧	٢٤٢٨	٢٤٢٩	٢٤٣٠	٢٤٣١	٢٤٣٢	٢٤٣٣	٢٤٣٤	٢٤٣٥	٢٤٣٦	٢٤٣٧	٢٤٣٨	٢٤٣٩	٢٤٤٠	٢٤٤١	٢٤٤٢	٢٤٤٣	٢٤٤٤	٢٤٤٥	٢٤٤٦	٢٤٤٧	٢٤٤٨	٢٤٤٩	٢٤٥٠	٢٤٥١	٢٤٥٢	٢٤٥٣	٢٤٥٤	٢٤٥٥	٢٤٥٦	٢٤٥٧	٢٤٥٨	٢٤٥٩	٢٤٦٠	٢٤٦١	٢٤٦٢	٢٤٦٣	٢٤٦٤	٢٤٦٥	٢٤٦٦	٢٤٦٧	٢٤٦٨	٢٤٦٩	٢٤٧٠	٢٤٧١	٢٤٧٢	٢٤٧٣	٢٤٧٤	٢٤٧٥	٢٤٧٦	٢٤٧٧	٢٤٧٨	٢٤٧٩	٢٤٨٠	٢٤٨١	٢٤٨٢	٢٤٨٣	٢٤٨٤	٢٤٨٥	٢٤٨٦	٢٤٨٧	٢٤٨٨	٢٤٨٩	٢٤٩٠	٢٤٩١	٢٤٩٢	٢٤٩٣	٢٤٩٤	٢٤٩٥	٢٤٩٦	٢٤٩٧	٢٤٩٨	٢٤٩٩	٢٥٠٠	٢٥٠١	٢٥٠٢	٢٥٠٣	٢٥٠٤	٢٥٠٥	٢٥٠٦	٢٥٠٧	٢٥٠٨	٢٥٠٩	٢٥١٠	٢٥١١	٢٥١٢	٢٥١٣	٢٥١٤	٢٥١٥	٢٥١٦	٢٥١٧	٢٥١٨	٢٥١٩	٢٥٢٠	٢٥٢١	٢٥٢٢	٢٥٢٣	٢٥٢٤	٢٥٢٥	٢٥٢٦	٢٥٢٧	٢٥٢٨	٢٥٢٩	٢٥٣٠	٢٥٣١	٢٥٣٢	٢٥٣٣	٢٥٣٤	٢٥٣٥	٢٥٣٦	٢٥٣٧	٢٥٣٨	٢٥٣٩	٢٥٤٠	٢٥٤١	٢٥٤٢	٢٥٤٣	٢٥٤٤	٢٥٤٥	٢٥٤٦	٢٥٤٧	٢٥٤٨	٢٥٤٩	٢٥٥٠	٢٥٥١	٢٥٥٢	٢٥٥٣	٢٥٥٤	٢٥٥٥	٢٥٥٦	٢٥٥٧	٢٥٥٨	٢٥٥٩	٢٥٦٠	٢٥٦١	٢٥٦٢	٢٥٦٣	٢٥٦٤	٢٥٦٥	٢٥٦٦	٢٥٦٧	٢٥٦٨	٢٥٦٩	٢٥٧٠	٢٥٧١	٢٥٧٢	٢٥٧٣	٢٥٧٤	٢٥٧٥	٢٥٧٦	٢٥٧٧	٢٥٧٨	٢٥٧٩	٢٥٨٠	٢٥٨١	٢٥٨٢	٢٥٨٣	٢٥٨٤	٢٥٨٥	٢٥٨٦	٢٥٨٧	٢٥٨٨	٢٥٨٩	٢٥٩٠	٢٥٩١	٢٥٩٢	٢٥٩٣	٢٥٩٤	٢٥٩٥	٢٥٩٦	٢٥٩٧	٢٥٩٨	٢٥٩٩	٢٦٠٠	٢٦٠١	٢٦٠٢	٢٦٠٣	٢٦٠٤	٢٦٠٥	٢٦٠٦	٢٦٠٧	٢٦٠٨	٢٦٠٩	٢٦١٠	٢٦١١	٢٦١٢	٢٦١٣	٢٦١٤	٢٦١٥	٢٦١٦	٢٦١٧	٢٦١٨	٢٦١٩	٢٦٢٠	٢٦٢١	٢٦٢٢	٢٦٢٣	٢٦٢٤	٢٦٢٥	٢٦٢٦	٢٦٢٧	٢٦٢٨	٢٦٢٩	٢٦٣٠	٢٦٣١	٢٦٣٢	٢٦٣٣	٢٦٣٤	٢٦٣٥	٢٦٣٦	٢٦٣٧	٢٦٣٨	٢٦٣٩	٢٦٤٠	٢٦٤١	٢٦٤٢	٢٦٤٣	٢٦٤٤	٢٦٤٥	٢٦٤٦	٢٦٤٧	٢٦٤٨	٢٦٤٩	٢٦٥٠	٢٦٥١	٢٦٥٢	٢٦٥٣	٢٦٥٤	٢٦٥٥	٢٦٥٦	٢٦٥٧	٢٦٥٨	٢٦٥٩	٢٦٦٠	٢٦٦١	٢٦٦٢	٢٦٦٣	٢٦٦٤	٢٦٦٥	٢٦٦٦	٢٦٦٧	٢٦٦٨	٢٦٦٩	٢٦٧٠	٢٦٧١	٢٦٧٢	٢٦٧٣	٢٦٧٤	٢٦٧٥	٢٦٧٦	٢٦٧٧	٢٦٧٨	٢٦٧٩	٢٦٨٠	٢٦٨١	٢٦٨٢	٢٦٨٣	٢٦٨٤	٢٦٨٥	٢٦٨٦	٢٦٨٧	٢٦٨٨	٢٦٨٩	٢٦٩٠	٢٦٩١	٢٦٩٢	٢٦٩٣	٢٦٩٤	٢٦٩٥	٢٦٩٦	٢٦٩٧	٢٦٩٨	٢٦٩٩	٢٧٠٠	٢٧٠١	٢٧٠٢	٢٧٠٣	٢٧٠٤	٢٧٠٥	٢٧٠٦	٢٧٠٧	٢٧٠٨	٢٧٠٩	٢٧١٠	٢٧١١	٢٧١٢	٢٧١٣	٢٧١٤	٢٧١٥	٢٧١٦	٢٧١٧	٢٧١٨	٢٧١٩	٢٧٢٠	٢٧٢١	٢٧٢٢	٢٧٢٣	٢٧٢٤	٢٧٢٥	٢٧٢٦	٢٧٢٧	٢٧٢٨	٢٧٢٩	٢٧٣٠	٢٧٣١	٢٧٣٢	٢٧٣٣	٢٧٣٤	٢٧٣٥	٢٧٣٦	٢٧٣٧	٢٧٣٨	٢٧٣٩	٢٧٤٠	٢٧٤١	٢٧٤٢	٢٧٤٣	٢٧٤٤	٢٧٤٥	٢٧٤٦	٢٧٤٧	٢٧٤٨	٢٧٤٩	٢٧٥٠	٢٧٥١	٢٧٥٢	٢٧٥٣	٢٧٥٤	٢٧٥٥	٢٧٥٦	٢٧٥٧	٢٧٥٨	٢٧٥٩	٢٧٦٠	٢٧٦١	٢٧٦٢	٢٧٦٣	٢٧٦٤	٢٧٦٥	٢٧٦٦	٢٧٦٧	٢٧٦٨	٢٧٦٩	٢٧٧٠	٢٧٧١	٢٧٧٢	٢٧٧٣	٢٧٧٤	٢٧٧٥	٢٧٧٦	٢٧٧٧	٢٧٧٨	٢٧٧٩	٢٧٨٠	٢٧٨١	٢٧٨٢	٢٧٨٣	٢٧٨٤	٢٧٨٥	٢٧٨٦	٢٧٨٧	٢٧٨٨	٢٧٨٩	٢٧٩٠	٢٧٩١	٢٧٩٢	٢٧٩٣	٢٧٩٤	٢٧٩٥	٢٧٩٦	٢٧٩٧	٢٧٩٨	٢٧٩٩	٢٨٠٠	٢٨٠١	٢٨٠٢	٢٨٠٣	٢٨٠٤	٢٨٠٥	٢٨٠٦	٢٨٠٧	٢٨٠٨	٢٨٠٩	٢٨١٠	٢٨١١	٢٨١٢	٢٨١٣	٢٨١٤	٢٨١٥	٢٨١٦	٢٨١٧	٢٨١٨	٢٨١٩	٢٨٢٠	٢٨٢١	٢٨٢٢	٢٨٢٣	٢٨٢٤	٢٨٢٥	٢٨٢٦	٢٨٢٧	٢٨٢٨	٢٨٢٩	٢٨٣٠	٢٨٣١	٢٨٣٢	٢٨٣٣	٢٨٣٤	٢٨٣٥	٢٨٣٦	٢٨٣٧	٢٨٣٨	٢٨٣٩	٢٨٤٠	٢٨٤١	٢٨٤٢	٢٨٤٣	٢٨٤٤	٢٨٤٥	٢٨٤٦	٢٨٤٧	٢٨٤٨	٢٨٤٩	٢٨٥٠	٢٨٥١	٢٨٥٢	٢٨٥٣	٢٨٥٤	٢٨٥٥	٢٨٥٦	٢٨٥٧	٢٨٥٨	٢٨٥٩	٢٨٦٠	٢٨٦١	٢٨٦٢	٢٨٦٣	٢٨٦٤	٢٨٦٥	٢٨٦٦	٢٨٦٧	٢٨٦٨	٢٨٦٩	٢٨٧٠	٢٨٧١	٢٨٧٢	٢٨٧٣	٢٨٧٤	٢٨٧٥	٢٨٧٦	٢٨٧٧	٢٨٧٨	٢٨٧٩	٢٨٨٠	٢٨٨١	٢٨٨٢	٢٨٨٣	٢٨٨٤	٢٨٨٥	٢٨٨٦	٢٨٨٧	٢٨٨٨	٢٨٨٩	٢٨٩٠	٢٨٩١	٢٨٩٢	٢٨٩٣	٢٨٩٤	٢٨٩٥	٢٨٩٦	٢٨٩٧	٢٨٩٨	٢٨٩٩	٢٩٠٠	٢٩٠١	٢٩٠٢	٢
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	---

مستويات استهلاك الضروريات

الولايات المتحدة	تركيا	اليونان	مصر	الضروريات
٣١٥٠	٢٤٨٠	٢٦٠٠	٢٤٠٠ ^(١)	السعر الحرارى (الكالورى للفرد فى اليوم)
٩٠	٨٥	٨٠	٦٩	البروتينات
٤٧	٦	١٠	١٦	السكر بالكيلو فى السنة
٩٠	١٢٠	٧٤	٣٦	الفواكه » »
١٩	٣	٢٣	٣	الدهنيات » »
١١٣	٦٥	٦٣	٥٨	الخضروات » »
٢١	٢	٣	١	البيض
٥	٤	١٠	٣	الأسماك
٢٨٩	١٤١	٥٨	٥٥	الألبان
٧٤	١٩	١٢	٨	اللاحوم

٢ — إلى وقت قريب كان السواد الأعظم من السكان يشربون مياهها غير نقية .

٣ — رغم الجهود العظيمة التى بذلت منذ انتقال مقاليد الأمور إلى أيدي المصريين لا تزال نسبة الأمية ٧٦ ٪ من مجموع السكان فوق الخامسة . إذ عاق تلك الجهود استمرار الزيادة فى السكان باطراد وفى الوقت الحاضر لا يجد ثلثا الأطفال أما كن بالمدارس ، إذ تدل الإحصاءات على أن نسبة الأطفال من سن ٦ إلى ١٢ المقيدين بالمدارس الإلزامية الأميرية والحرية إلى مجموع عدد الأطفال فى هذه السن فى المحافظات والمديريات تتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ ٪ (١٤ مليون طفل

(١) كانت تقدر بنحو ٣٠٠٠ سنة ١٩٢٩ .

من مجموعهم البالغ ٣٦ مليون أى نحو ٣٧ ٪ للقطر كله) هذا إلى ارتفاع عدد التلاميذ فى الفصول وانخفاض مستوى التعليم بوجه عام .

٤ — إن مستوى الإسكان فى القرى والأحياء الوطنية يعد وصمة عار فى جبين مصر ولا مناص من إعادة بناء السواد الأعظم من القرى والأحياء الوطنية وقد قدر البعض أن تحسين مستوى الإسكان يتطلب بناء نحو ٣٠٠.٠٠٠ مسكن سنوياً لفترة طويلة .

٥ — وسائل التغلب على المشكلة السكانية :

تبرز الصورة التى أوردناها فى هذا التقرير مدى خطورة مشكلة السكان فى مصر .. غير أنه قد يرد البعض على ذلك بأن ما وصلت إليه مصر كان نتيجة لإهمال الاستثمار فى العهود الماضية وأنه بانتقال مقاليد الأمور إلى حكومة مستقرة قوية يمكن إيجاد حلول تكفل رفع مستوى المعيشة .. وفيما يلى عرض للحلول المختلفة التى يمكن تصورها لعلاج الحالة .

١ — الهجرة :

يتحدث البعض عن إمكانيات الهجرة على نطاق واسع إلى السودان والعراق بعد تنفيذ مشروعات التعمير الكبرى فيها . غير أنه لا يمكن الاعتماد على مثل هذه الاحتمالات فلم تبد العراق إلى الآن أية رغبة جدية لاجتذاب السكان كما تفعل دول أمريكا اللاتينية وكندا .. كما أن قيام حكومة وطنية فى السودان بعد حصوله على حق تقرير المصير يجعل من العسير التنبؤ بسياسة حكومته أزاء تدفق المهاجرين إليه . وكل ما يمكن أن نتوقعه هو استمرار هجرة المتعلمين والعمال الفنيين للعمل فى الدول العربية وليبيا . وعلى كل فإن الالتجاء إلى الهجرة كعلاج لمشكلة السكان يتطلب تعاون الدولة المهاجر إليها والمهاجر منها اجتناباً للشا كل الاقتصادية والاجتماعية التى تترتب على ترك الجبل على الغارب وعدم تدبير عمل أو مساكن للمهاجرين . ويلاحظ أن الهجرة المنظمة تكلف أموالاً طائلة لا بد أن تتحمل الدولة المهاجر منها القسط الأكبر منها . ومع كل لم تلاق المحاولات التى

بذلت لتشجيع الهجرة من اليابان والهند وإيطاليا نجاحاً يذكر^(١).

ب - زيادة الرقعة الزراعية :

كان من نتيجة الأبحاث التي دارت منذ قيام الثورة أن تركزت أبحاث الري في مشروع السد العالي . والأمل أن يؤدي تنفيذه خلال العشر السنوات التالية إلى زراعة ١٢٠٠.٠٠٠ فدان جديدة بعد استصلاحها وتمهيدها وإعدادها للسكن وإلى تحويل ٨٠٠.٠٠٠ فدان من ري الحياض إلى الري الدائم وتقدر نفقات المشروع بما في ذلك إنشاء مصنع السماد ومحطات توليد الكهرباء وأجهزة نقلها شمالاً وتعويض أصحاب الأراضي الغارقة في النوبة قرابة ٢٠٠ مليون جنيه هذا فضلاً عن تكاليف مشروعات الري والصرف والتعمير اللازمة لاستخدام الزيادة في الماء . ويعد هذا المشروع الجريء أول عمل ضخم لمحاولة زيادة الأراضي الزراعية منذ أوائل القرن الحالى وإلى جانب ذلك هنالك مشروعات التوسع الزراعى باستخدام المياه الحالية لرى ٣٥٠.٠٠٠ فدان المقرر لتنفيذها ثلاث سنوات وهى التى تتم تحت إشراف مجلس الإنتاج والتي خصصت أرباح إعادة تقويم الذهب لتمويلها .

غير أن الآمال الجسام التى يثيرها هذا المشروع يحد منها ما هو متوقع من زيادة السكان خلال فترة التنفيذ بما يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة ووجود فائض كبير من سكان الريف يتطلب الأمر إيجاد عمل لهم وعند إتمام الخزان والاستصلاح يصبح عدد السكان ٢٨ مليون تقريباً مقابل ٧٥ مليون فدان وكل ما يمكن توقعه أن يقف الهبوط الحالى فى مستوى المعيشة .

ج - زيادة الإنتاج الزراعى :

يعلق البعض آمالاً جساماً على زيادة غلة الفدان من بعض المحاصيل وخصوصاً الحبوب إلى المستوى السائد فى البلاد التى تتبع أحدث الطرق الزراعية . وذلك بالقضاء على الآفات الزراعية وزيادة استعمال الخصبات الملائمة واختيار

التقاوى الصالحة وتحسن التخزين والتوسع فى الصرف ويقدر البعض أنه يمكن زيادة الإنتاج الزراعى بنحو ٢٥ ٪ عن مستوى ٥١/٤٧ باتباع هذه الوسائل . ولا شك فى أن هذه سياسة سليمة إلا أنه على أساس الاتجاهات التى بدت فى السنوات الأخيرة لا يمكن التنبؤ بزيادة كبيرة فى غلة القدان تواجه أو تخفف من حدة مشكلة السكان ويمكن العودة إلى المستويات العالية التى كانت سائدة سنة ١٩٣٩ إذ تدل الإحصاءات على أن الرقم القياسى لإنتاج أهم المحاصيل الزراعية (على أساس سنة ١٩٣٩ = ١٠٠) هبط إلى ٩١ سنة ١٩٥٠ و ٨٧ سنة ١٩٥١ . غير أن جهل المزارعين يحد من فرص النجاح كما أن رخص الأيدي العاملة يحد من استخدام الآلات التى يعلق البعض على استعمالها أملاً كبيراً .

٥ - استغلال الثروة المعدنية والتصنيع السريع :

إن المعلومات التى لدينا عن ثروة مصر المعدنية ضئيلة ويتطلب الأمر القيام بمسح جيولوجى عاجل ويتوقف القطع بإمكانيات التوظيف فى الصناعة التعدينية على نتائج هذه الأبحاث غير أنه ليس فى الدراسات الجيولوجية الحالية ما يبشر بأن مصر تؤلف جزءاً هاماً من حوض البترول فى الشرق الأدنى . أما فى الوقت الحاضر فإن تيسير إجراءات البحث وعودة الشركات إلى الاستثمار فى المناجم المصرية سوف يكون ضعيف الأثر فى إيجاد فرص للعمل فى المناجم على نطاق واسع نظراً لقلة المناجم المعروفة وصعوبات الاستغلال فى الصحراء وصعوبة المواصلات .

وليس من شك فى أن هناك فرصاً متاحة للتصنيع وذلك بزيادة تصنيع المواد الأولية المصدرة كالفطن وغزله والبذرة والفوسفات وما إلى ذلك . . . كما أنه يمكن التحول عن استيراد سلع الاستهلاك بصنعها محلياً فى ظل الحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية القائمة .

وقد قدرت مؤسسة Arthur D. Little بعد دراسة مستفيضة للإمكانات الصناعية فى مصر أن الهدف الذى يعد فى حدود الإمكانيات هو مضاعفة عدد

المشتغلين بالصناعة الحديثة خلال العشر السنوات القادمة . . . ويلاحظ أن المشروعات التي أوردتها التقرير تشمل المشروعات التي تساهم الحكومة في تنفيذها بنصيب مثل الحديد والصلب والسماد وتوليد الكهرباء وإنتاج الإطارات كما تشمل الصناعات الجديدة التي يقوم بها الأفراد والشركات وكذا التوسع والتكامل الرأسى المنتظر في المصانع الحالية .

وعلى أساس هذا التنبؤ يقدر عدد العمال الذين يحتاج إليهم هذا البرنامج بنحو ٤٠٠٠٠٠ سنوياً في الصناعة (١٠٪ من ٣٧٠٠٠٠٠ تقريباً) وهو ضعف المتوسط السنوى لزيادة عدد العمال في الصناعة في الفترة ٢٧/٤٧ وعلى أساس النسب المتعارف عليها يؤدي خلق فرص العمل في الصناعة على هذا النسق إلى نمو عدد المشتغلين بالتجارة والخدمات والنقل بنحو ٢٥٠٠٠٠ أخرى سنوياً أى في المجموع ٦٥٠٠٠٠ هذا مع التفاضى عن أثر تحسن وسائل الإنتاج في الصناعة الحالية على الصناعات الريفية والمنزلية وفي تخفيض عدد العمال^(١) فمن المعروف مثلاً أن توسع صناعة الغزل والنسيج بعد الحرب الأخيرة مكن المصانع الكبرى من تخفيض عدد العمال باستعمال آلات حديثة^(٢) كما قضى على التوسع في الصناعات اليدوية الذى ظهر خلال الحرب نظراً لقصور إنتاج المصانع الآلية عن مقابلة الطلب المحلى أثر تناقص الواردات .

وحيث أن الفائض من سكان الريف^(٣) يبلغ قرابة ٥ ملايين نسمة في الظروف الحاضرة ، يقتضى الأمر نظرياً تدبير أراضى جديدة لهم أو تحويلهم للصناعة والمهن الأخرى كما أن الزيادة في السكان خلال العشر السنوات القادمة تقدر بنحو ستة ملايين أخرى فإن الأمر يتطلب إيجاد فرص للعمل للبالغين من

(١) Rationalization

(٢) Capital intensive

(٣) Agrarian surplus population مع إهمال البطالة في المدن واشتغال عدد كبير من العمال في مهن غير منتجة ولا تستغرق كل وقتهم .

الذكور من الفائض الحالى لسكان الريف والزيادة المنتظرة في مجموع السكان^(١). وبعد تنفيذ مشروع السد العالى وبعض المشاريع الأخرى المعروفة ستزيد المساحة المحصولية بحوالى الربع أو الثلث. ولكن هذه المشروعات لن تتم فائدتها قبل عشر سنوات يزداد السكان في نهايتها بحوالى الربع على فرض بقاء معدل الزيادة الحالى للسكان ثابتاً ، وهو لا شك يرتفع إذا انخفض معدل الوفاة بسرعة أكبر من سرعة انخفاض معدل المواليد. وعلى ذلك فإن المشروعات المختلفة للتنمية يجب أن تنفذ بأكملها وبالسرية الكبيرة المأمولة لكي تتمكن من ملاحقة الزيادة في السكان في العشر سنوات المقبلة.

أما إذا كنا نتوقع من تنفيذ هذه المشروعات للتنمية امتصاص الفائض الحالى في السكان الزراعيين وهو خمسة ملايين نسمة أو أكثر فإننا نظل بعد عشر سنوات في حاجة إلى تهيئة عمل للزيادة الطبيعية في السكان التى تبلغ ستة مليون نسمة. وهؤلاء الأشخاص لا يمكن امتصاصهم في الزراعة إذا أردنا رفع مستوى المعيشة. فإذا افترضنا أنه يلزم تهيئة عمل لحوالى ٥٠ إلى ٦٠٪ من السكان فإن المدن سوف يلزمها تهيئة عمل لحوالى ٣٠٠.٠٠٠ شخص سنوياً.

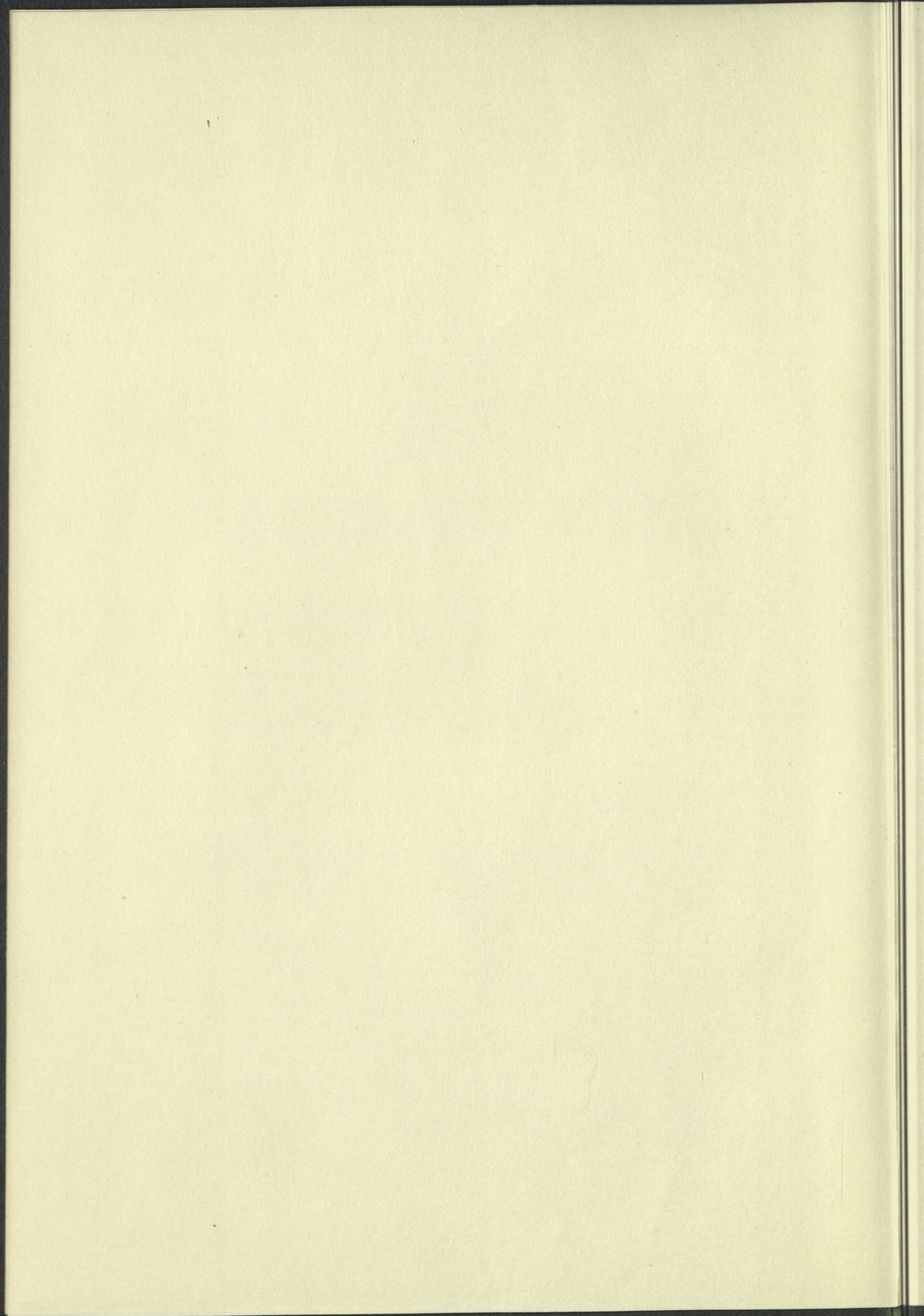
يتضح من ذلك البون الشاسع بين الرقم اللازم استيعابه في الصناعة والتجارة والخدمات وبين الرقم التقديرى لاحتمالات التوظيف فيها وهو ٦٥٠.٠٠٠ سنوياً خلال السنوات القادمة.

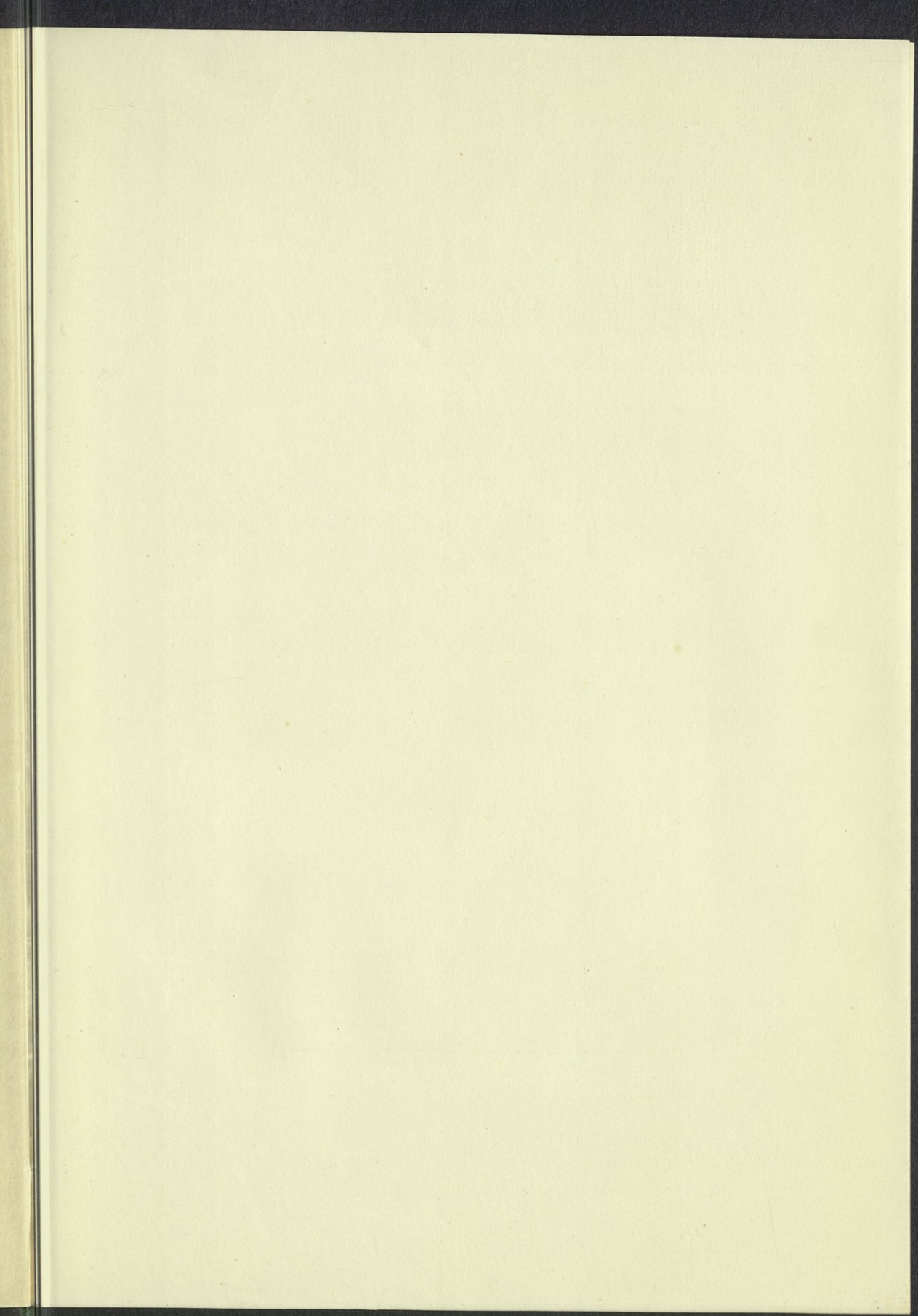
٦ — المخزونة :

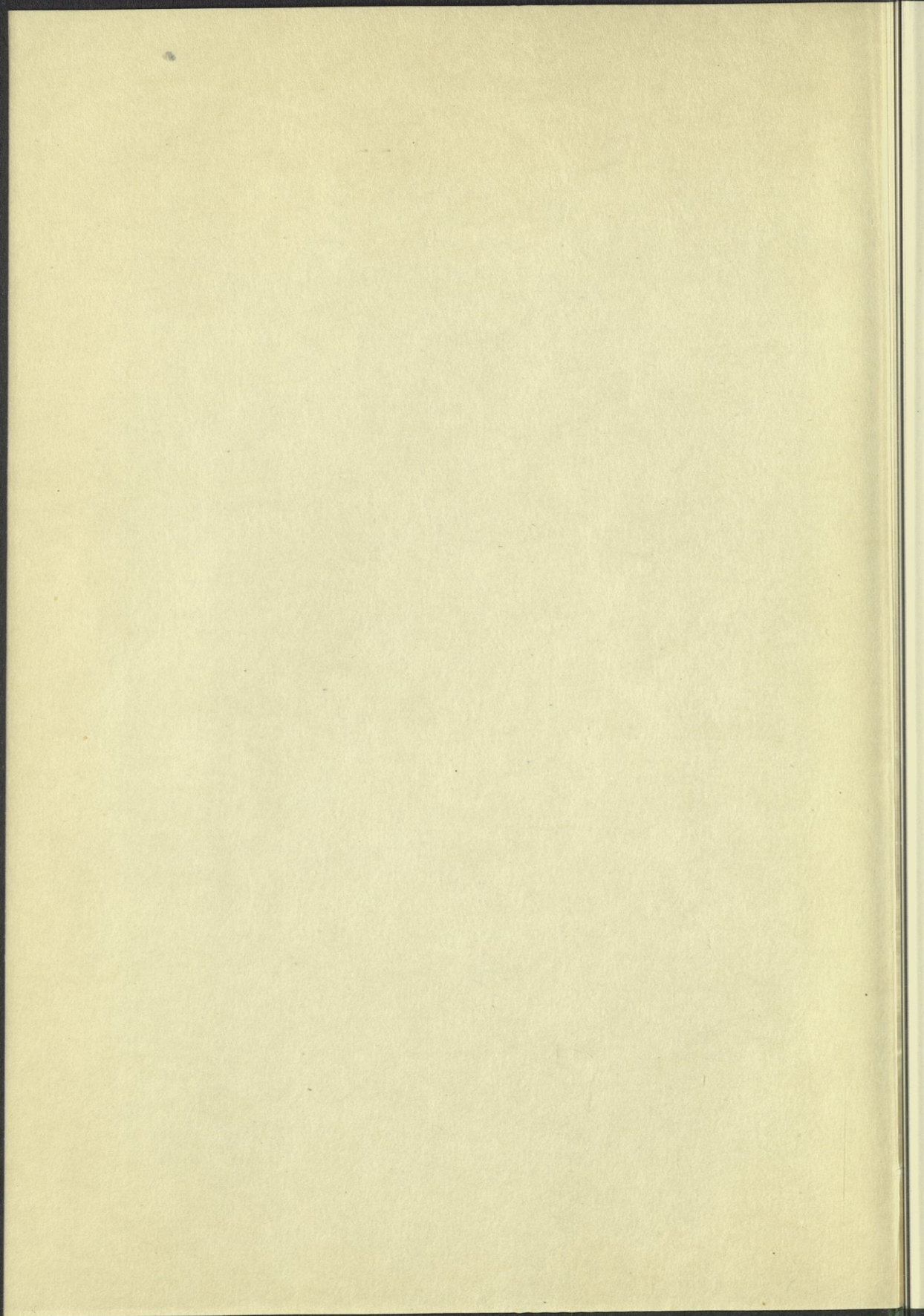
إن القرائن التى أوردناها تدل على اتساع مسافة الخلف بين الموارد الاقتصادية والسكان خلال الثلاثين سنة الماضية. وإنه وإن كان المنتظر أن يؤدي تنفيذ مشروعات التوسع الزراعى والصناعى الجديدة إلى زيادة ملحوظة في مجموع الدخل الأهلى تزيد كثيراً عما حدث في القريب الماضى حين توقف الاستثمار

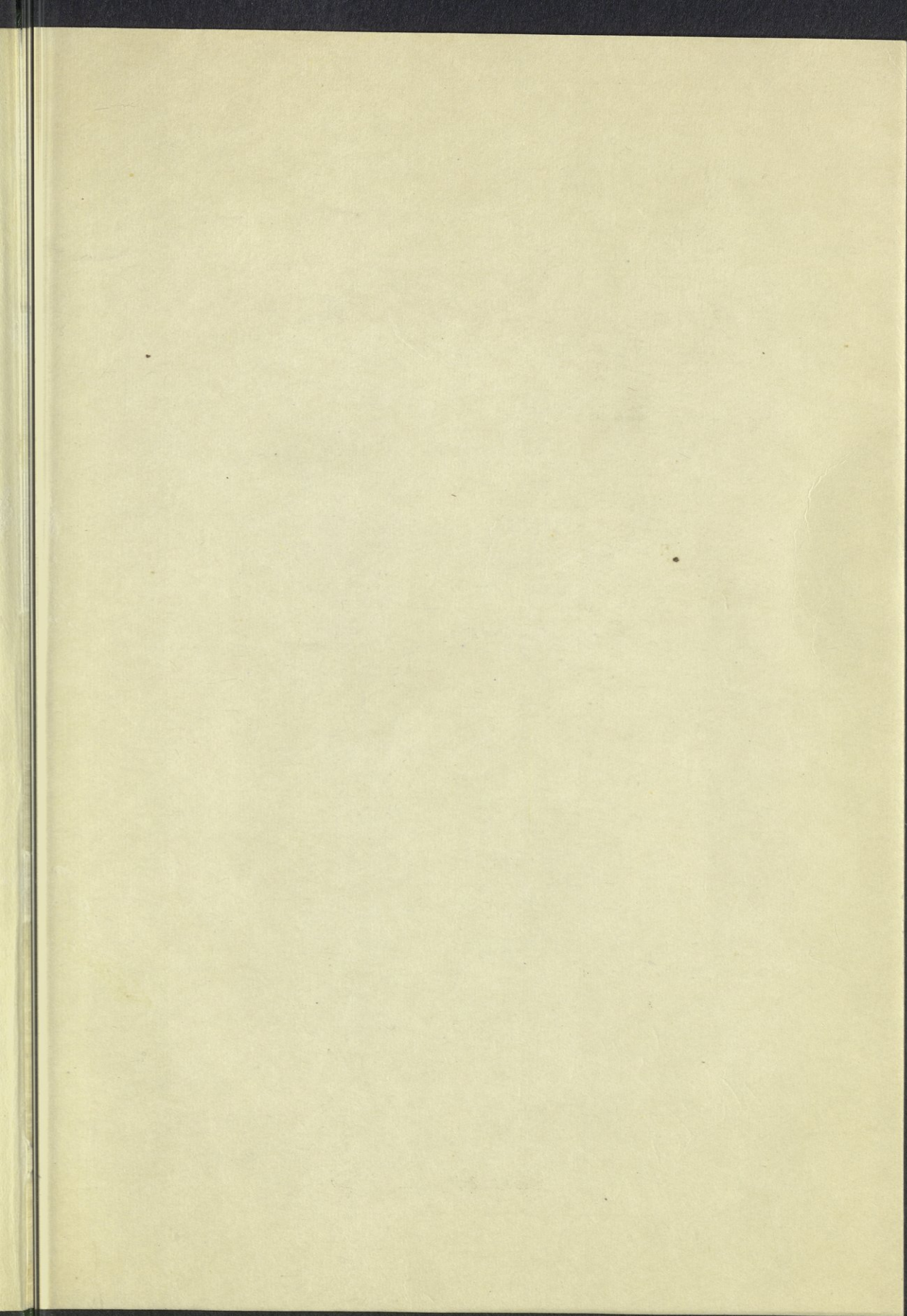
(١) مع افتراض بقاء النساء في المدن خارج نطاق سوق العمل ومع بقاء استعمال الآلات في لزراعة في حدوده الحالية.

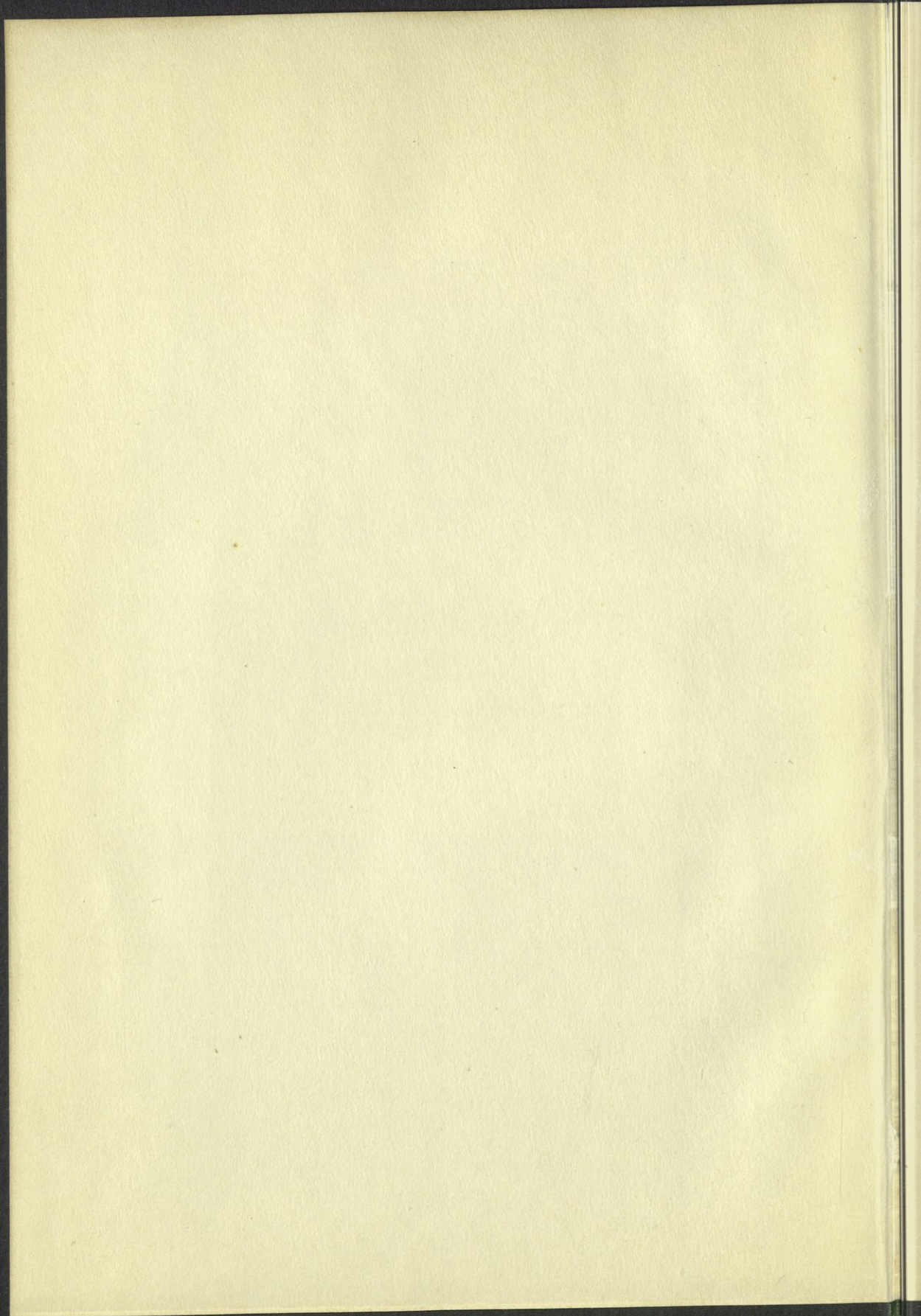
الجديد فى الصناعة أو كاد فان ازدياد السكان خلال العشر السنوات القادمة بالمعدل الحالى سيلغى من أثر هذه الزيادة ويعرقل ارتفاع الدخل لكل نسمة . وفى الظروف الحاضرة يمكن الجزم بأن النمو السريع فى السكان فى ذاته يقف حجر عثرة فى سبيل التنمية الاقتصادية ونشر الخدمات فى مصر ويعوق حصول السواد الأعظم من الشعب على دخل يكفل مستوى معيشة يتناسب مع الآمال التى يعلقها الناس على العهد الجديد . وذلك نظراً لاستخدام قدر متزايد من الدخل القومى فى الحصول على ضرورات المعيشة مما لا يترك فائضاً كافياً للإدخار والاستثمار سواء من قبل الأفراد والشركات ومؤسسات الإدخار الجماعى أو عن طريق استقطاع الدولة من دخل الأفراد عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها من الجبايات للإنشاء والتعمير وتزويد الشعب بالخدمات .

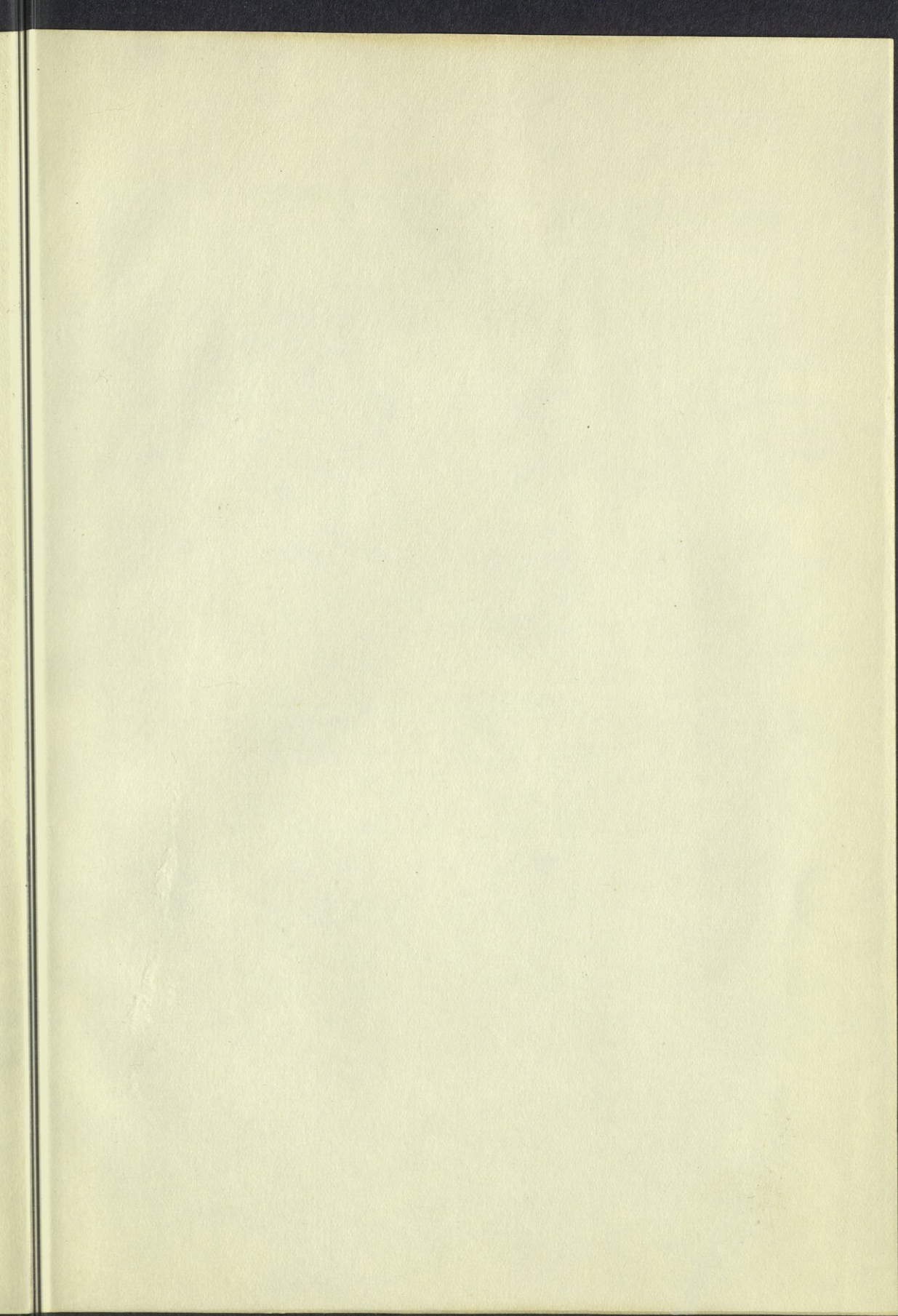


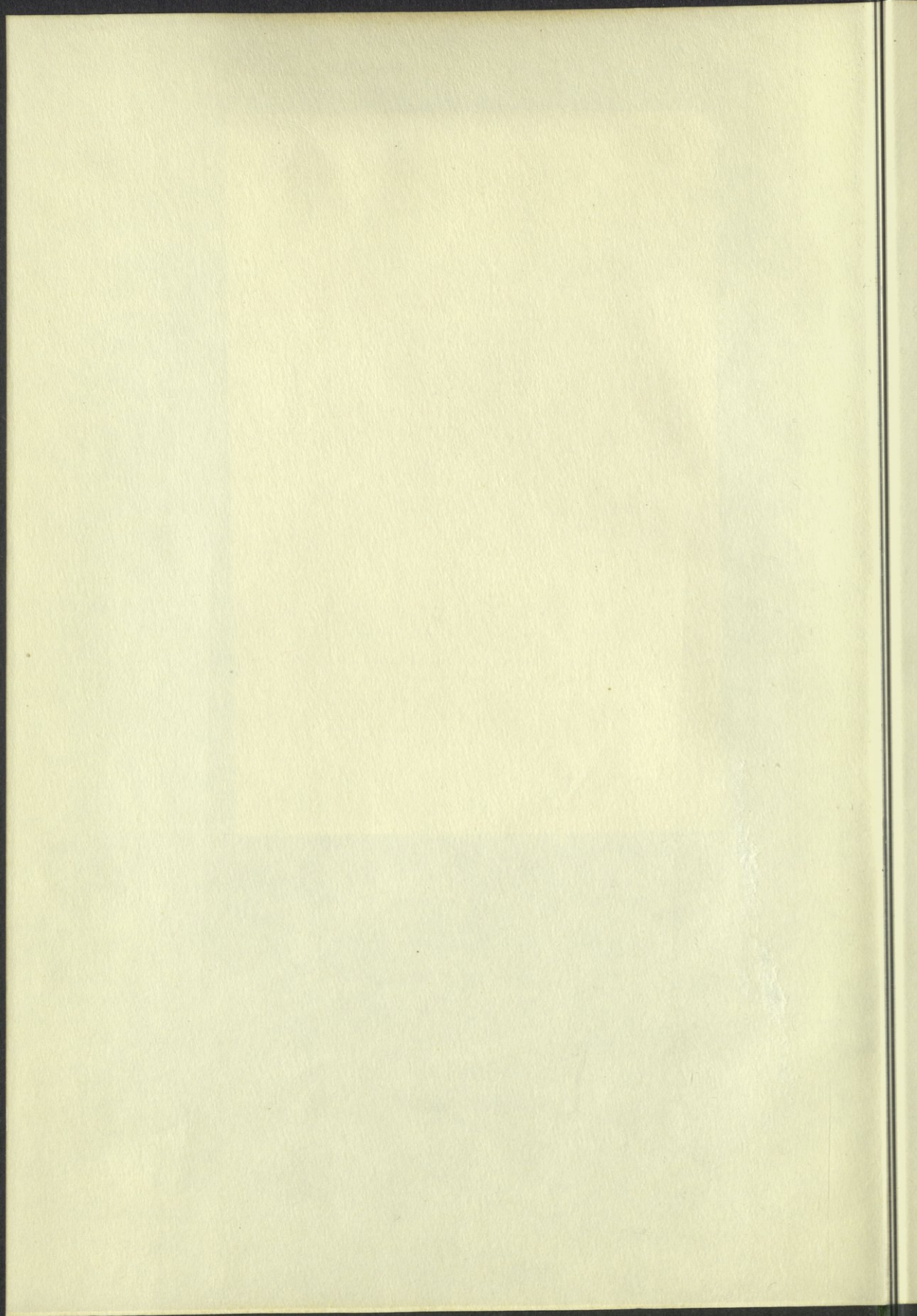












DATE DUE

J. LIB.

20 APR 1961

312:M23mA:c.1

المجلس الدائم للخدمات العامة. اللجنة

مشكلة السكان في مصر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01012811

312:M23mA

المجلس الدائم للخدمات العامة
مشكلة السكان في مصر.

DATE	Borrower's Number	DATE	Borrower's Number
10 DEC 70	BIND		

312
M23mA

